

## تشريح إرهاب الدولة في الجزائر

ي بجاوي

273	1. المقدمة
274	2. تصنيف وتوظيف رهب الدولة
275	1.2. مذهب الرهب: إيديولوجية الأمن القومي والاستراتيجية المضادة للثورة
277	2.2. السجن السياسي
278	3.2. التعذيب
280	4.2. الإخفاء القسري
281	5.2. الإعدامات بدون محاكمة
282	6.2. المجازر
285	7.2. دعاية الحرب المضادة للثورة
287	3. بعض آثار إرهاب الدولة الجزائرية
287	1.3. الآثار السياسية للإرهاب
289	2.3. الآثار الاجتماعية للإرهاب
291	3.3. التأثيرات الفردية للإرهاب
292	4.3. مقاومة إرهاب الدولة
295	4. تبيين إرهاب الدولة
296	1.4. النظريات التبيينية لإرهاب الدولة
302	1.1.4. النظريات البنيوية
307	2.1.4. نظرية النزاع على السلطة
309	2.4. جذور إرهاب الدولة الجزائرية
309	1.2.4. المركزية العسكرية
316	2.2.4. التبعية الاقتصادية
320	5. خلاصة وخاتمة

+

+

«استقبلي في الرياض جلالة الملك فهد لمدة ساعتين وأصّر على تبليغي بموقفه اتجاه الإسلاميين والقضية الجزائرية [...] فقال لي: "إنهم ليسوا بمسلمين" وكرر ثلاث مرات: "العصا! العصا! العصا!"»

خالد نزار، مذكرات جنرال خالد نزار، دار الشهاب، الجزائر 1999، ص. 268.

«عذبوني إلى أقصى حد! هل فهمتوا؟ بعد ذلك جاء الجنرال توفيق وقال لي: "أنا ربما وسترى ما سأفعل بك. أقبل وقُل أنك قتلت حشاني وستحبس لمدة خمسة عشر سنة فقط وسيتمكن والديك من زيارتك في السجن، وإلا سأخذك إلى أمك وسأقرأها أمامك، وسأجعلك تنفث الحليب الذي أرضعتك إياه. أنا هو الجنرال توفيق رب الجزائر.»

دايحة دريدي، مقاضاة قاتل حشاني: حكم على فؤاد بولمية بالإعدام، Algeria-Watch، 16 أبريل 2001، واليومية الجزائرية La Tribune 14 أبريل 2001.

+

+

## 1. المقدمة

هل سمعت أو قرأت شهادة ضحية من ضحايا التعذيب في الجزائر؟ وهل تخيلت عندئذ نفسك تعاني تحت التعذيب، وعلى الأخص ذلك «الشيء الفظيع الذي يفعلونه بك؟» هل شعرت بالخوف ثم دعوت الله أن يحميك من ذلك الشيء الذي لا يوصف؟ هل فكرت في أثر هذا الخوف من التعذيب على سلوكك الاجتماعي والسياسي؟ هل تصورت آثار هذا الخوف على نطاق المجتمع الواسع؟

إن ممارسة التعذيب ليست أحداثاً منعزلة أو انتهاكات فردية يقترفها بعض موظفي الدولة، وآثارها لا تنحصر في الفرد الذي خضع لها، بل إن معاناة ضحايا التعذيب هي الباب الذي يلج منه جنرالات الجزائر وجلادوها لخرق المجتمع وترويضه. عندما يروي الناجون من التعذيب أو ذوهم الأهوال التي عاشوها تحت التعذيب، ينتشر الخبر بين الناس وتصبح المعاناة الفردية خوفاً جماعياً وعقاباً أو تهديداً رمزياً موجهاً للمجتمع كله.

وبقدر ما يهدف التعذيب إلى تسليط الألم كمعادل حواسي للموت بقدر ما يكون الخوف الجماعي خوفاً من الموت، وهذا التهديد الجسدي ذاته يحس به الجزائريون عند سماعهم أخبار الاعتقالات العشوائية وأحداث الإخفاء القسري والإعدام بدون محاكمة والمجازر وغير ذلك. فقد بات الخوف الجماعي من الموت هو البنية التنظيمية المحورية للحياة في الجزائر.

يمكن تصنيف الأنظمة السياسية بحسب أنواع الخوف المسيطرة على مجتمعاتها، ففي المجتمعات الحرة يعتبر الخوف بشكل رئيسي حالة عاطفية وتجربة داخلية عابرة محصورة في الفرد، أما في الأنظمة الديكتاتورية العسكرية فالخوف بالدرجة الأولى تجربة جماعية تقرها السياسة وموضوعها الموت (متمثلاً في القتل والتعذيب والاعتداء والخطف وغيرها) وكل ما يهدد مقومات الحياة الأساسية (متمثلاً في الفقر المدقع وغيره)، فيصبح الخوف هو الخلفية التي تطبع الحياة العامة باستمرار، وتضحى «ثقافة الإرهاب» هي الثقافة المؤثرة في كافة شرائح المجتمع. وفي حين تعمل المجتمعات الحرة على حل المشكلة السياسية لتنظيم المجتمع بكبح واحتواء الخوف الجماعي، تعمل الدول الإرهابية على تقويته ونشره واستغلاله.

أ يشترك فعل التعذيب والعمل الحربي في كونهما يُجولان الألم وصفاته إلى سلطة. لكنهما يختلفان في أنّ فعل التعذيب هدم يحاكي القدرة المدمرة للحرب ليس بإفناء العالم، ولكن بإفناء تصوّره في وعي المعتذب. فالتعذيب إذن هو إسقاط للسلطة التي تقلد هدف الحرب ليس بالقتل وإنما بتسليط وتضخيم الألم كمكافئ حسي للموت. راجع Elaine Scarry, *The Body in Pain*, Oxford University Press, Oxford 1995.

كيف يمكن للمرء أن يعي الخوف الجماعي من الموت الذي بات يكبل الجزائر منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 11 يناير 1992؟ وكيف يُصنع إرهاب الدولة ويُشر في ربوعها؟ وما هي آثاره السياسية ومفاعيله على شرائح المجتمع الجزائري المختلفة؟ ولماذا اتخذ حكام الجزائر العسكريون إرهاب الدولة منهاجاً لحكمهم؟

تعتبر هذه المقالة محاولة للإجابة عن بعض هذه الأسئلة.

في القسم الثاني للمقالة الذي يلي المقدمة ناقش كيف يصنع الحكم العسكري الخوف ويستغله ليحكم قبضته على المجتمع. أما القسم الثالث فهو مخصص لتحليل آثار الخوف السياسة والاجتماعية، إضافة إلى أثره على الفرد، كما نرصد في هذا القسم كيفية مقاومة المجتمع لإرهاب الدولة، بينما يستعرض القسم الرابع التبينات العلمية لإرهاب الدولة، ويأتي القسم الخامس والأخير ليُلخِّص النقاط الرئيسية التي تتخللها هذه الدراسة التحليلية ثم يقدم النتائج المنبثقة عنها.

## 2. تصنيع وتوظيف رهب الدولة

يُعرّف سلوكا (Sluka) رهب أو الدولة بـ«استخدام العنف أو التهديد به من طرف الدولة أو موظفيها أو أنصارها، وخاصة ضد أفراد وأهالي مدنيين، كأداة للتخويف والسيطرة السياسية».<sup>1</sup> فرهب الدولة، طبقاً لهذا التعريف،<sup>2</sup> أصبح منهج الحكم في الجزائر منذ الاستقلال وخصوصاً منذ الانقلاب العسكري ليناير 1992، إلا أن جذوره التاريخية ترجع إلى العهد الاستعماري في الجزائر. فرهب الدولة يربط تلك المرحلة التاريخية بالحملة الحالية لإعادة نشر الهيمنة الفرنسية والغربية في الجزائر.

ب يُميز بعض المحللين بين الرهب (terror) والإرهاب (terrorism) حيث ينسبون الأول إلى الدول فقط ويعزون الثاني خصراً إلى الجماعات المعارضة. ويرى محللون آخرون أن هذا التمييز غير سليم ويعتقدون أن الإرهاب والرهب يشيران بالتساوي إلى «استخدام العنف أو التهديد به تعمداً لإثارة الخوف أو السلوك السياسي المدع في الأفراد أو الأهالي المستهدفين» ويختلف الإرهاب أو الرهب عن الطغيان (oppression) وعن القمع (repression). يشير الطغيان إلى وضع «تُهْضُم فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لطبقات كاملة من الشعب بغض النظر عن معارضتها للسلطة أو حيادها لها» أما القمع فيعني «توظيف القسر أو التهديد به ضد معارضين حقيقيين أو محتملين لتحييد أو إضعاف قدرتهم على معارضة السلطة أو سياساتها» وبعبارة أخرى، فالقمع عملية تستهدف المعارضين فقط خلافاً للإرهاب أو الرهب اللذين يستهدفان شرائح كبيرة من المجتمع بدون تمييز. في الجزائر تمارس السلطة الطغيان والقمع والإرهاب في آن واحد. راجع البحوث في:

M. Stohl and G. A. Lopez (eds.), *Government Violence and Repression: An agenda for Research*, Greenwood Press, New-York 1986.

ولكي نفهم كيف يصنع ويوظف جنرالات الجزائر الرهب للهيمنة على المجتمع الجزائري، تجب أولاً الإحاطة بتوجههم الإيديولوجي ومعرفة المذاهب العسكرية التي يتبنوها. يناقش هذا الأمر في الجزء 1.2 بينما يختص الجزء 2.2 للسجن السياسي والجزء 3.2 للتعذيب. أما الإخفاءات القسرية والإعدامات بدون محاكمة والمجازر فهي تناقش في الأجزاء 4.2 و 5.2 و 6.2 على التوالي. وتُخصّص الجزء 7.2 لعرض كيفية توظيف الدولة للحرب النفسية بغية حث ونشر الخوف الجماعي.

### 1.2. مذهب الرهب: إيديولوجية الأمن القومي والاستراتيجية المضادة للثورة

يتسم الجيش الجزائري بالطابع البريتوري،<sup>2</sup> أي أنه يتميز من الجيش الحرّي بالخصائص التالية:

- مستوى حرّي ضعيف؛<sup>3</sup>
- ولاء أولاً للمؤسسة العسكرية وليس للدولة أو للأمة؛<sup>4</sup>
- ميل دائم إلى التدخل بالقوة في النظام السياسي؛
- التحكم في نظام سياسي فاسد وذي حدود مدنية-عسكرية مفتتة؛
- تماسكية ضعيفة (تَشْطِيّة الجيش إلى عدة فئات غير مُنظّمة تتكتل في عُصَبَيْن رئيستيّن تقريباً).

ورث الجيش الجزائري كثيراً من التقاليد والثقافة العسكرية الفرنسية، وكثيراً من مذاهبها الحربية. يُعرف جنرالاته الأكثر نفوذاً بـ«الفارين من الجيش الفرنسي»<sup>ت</sup> وتضم تلك المجموعة الضباط الذين حوّلوا من الجيش الفرنسي إلى الجيش الوطني الشعبي (ج. و. ش.) في منتصف الستينات<sup>5</sup> والضباط الذين تدرّبوا في الأكاديميات العسكرية الفرنسية (مثل مدرسة الحرب بباريس) طوال السبعينات والثمانينات ومنذ 1992.

ت تشير هذه العبارات إلى الضباط الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الاستعماري الفرنسي ثمّ فرّوا ظاهرياً للالتحاق بجيش التحرير الوطني في أواخر الخمسينات بأمر من قادتهم الفرنسيين كجزء من خطة ديغول (De Gaulle) لتأسيس «قوة ثالثة» عندما تبين أن استقلال الجزائر لا مفر منه. ومن ضمن هؤلاء الجنرالات محمد العماري، اسماعين العماري، عبد الحميد جوادى، محمد تواتي، خالد نزار والعربي بلخير. أرجع إلى مقال لعلوي عن ردود أفعال الجيش الجزائري على المجازر:

M. Lalioui, 'Reactions of the Algerian Army to the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 471-509

يعتبر التدريب العسكري الفرنسي مجرد تَكْيُف اجتماعي يهدم امتثال الضابط مع مجتمعه ويرسِّخ مكانه روابط وولاءات تتمحور حول التنظيم العسكرية فقط. هذا التدريب يُشكِّل بقوة رؤيتهم للمجتمع الجزائري وقيمه، ويُقوِّب تصوّرهم لدورهم السياسي وممارستهم السياسية، وخاصة موقفهم من السلطات المدنية.

يركز التدريب العسكري الفرنسي للجزائريين، منذ العهد الاستعماري وبعد الاستقلال خاصة منذ 1992، على التحكم الداخلي، وهذا يشجع الميول إلى التدخل في الشؤون السياسية الداخلية. ويعتبر هذا التوجيه الإيديولوجي، المعروف بـ«إيديولوجية الأمن القومي»<sup>ث</sup>، امتداداً لمفهوم الحرب الشاملة والحرب اللاتقليدية لمسألة الأمن الداخلي. وترسِّخ إيديولوجية «الأمن القومي»:

- الاعتقاد بأن «الشعب أسطورة» وأن القوى السياسية المدنية والاجتماعية التي تطالب بممارسة السيادة الشعبية و/أو بتوزيع عادل للثروة الوطنية هي قوى محرّبة ومهددة لـ«الأمن القومي»؛
- الاعتقاد بأن الجيش هو أسلم هيئة في الأمة وأكثرها تماسكاً، وأن تدخلاته في الحكومة، الاقتصاد، العلاقات الدولية، الأحزاب السياسية، الجمعيات الاجتماعية، النقابات العمالية، الشؤون العائلية، المساجد والإعلام هي ضرورية لحماية «الأمن القومي»؛
- التركيز على السلطة القسرية المبنية على القوة العسكرية؛
- محاكاة المذاهب والتقنيات الاستعمارية الفرنسية للتحكم في السكان.

فإذا كانت هذه الإيديولوجية توضح إدراك الجنرالات بأن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ.) في الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 هو تهديد مميت لـ«الأمن القومي» (يعني للحزب العسكري وامتيازاته في الحقيقة)، فإن ما يُفسر أشكال الإرهاب التي صنعها ووظفها الجنرالات هي الاستراتيجية المضادة للثورة. ج ولا يعتبر ما يجري في الجزائر - جنرال مدرب على الاستراتيجية المضادة للثورة - «حرب أهلية» أو «مأساة وطنية» أو «فتنة» أو

ث تعتبر إيديولوجيا لأنها تمنح الضباط مجموعة من البواعث تُكَيِّف سلوكهم وسيرتهم الحربية. راجع

Association Internationale Contre la Torture, *Un Continent Torturé*, Pierre-Marcel Favre, Lausanne 1984; E. E. Azar and C.-I. Moon, *National Security in the Third World*, Edward Elgar Publishing, Hants 1988.

ج بالفرنسية تسمى stratégie contre-insurrectionnelle وبالإنكليزية counterinsurgency strategy.

«أزمة حقوق الإنسان» بمقدار ما هو نزاع واطىء الشدة، محدود ومتطاول، تكون فيه النشاطات العسكرية مرتبطة باعتبارات سياسية ونفسية-اجتماعية لتخويف السكان المدنيين والتحكم فيهم.<sup>6</sup>

تصِفُ الاستراتيجية الفرنسية المضادة للثورة مجموعة من المبادئ الاستراتيجية لمحاربة الثائرين (ثائرين ينتشرون و«يتحركون كالسماك في الماء» وسط السكان المدنيين، فينظمونهم ويديرونهم ويؤسسونهم ويحمونهم، مقابل تزويد المتمردين بالمجندين والمؤونة والاستخبارات والدعم السياسي والمعنوي).<sup>7</sup> فالمبدأ الاستراتيجي المتعلق بتسليط الرعب على السكان المدنيين يُسمى «التجنيد-المضاد للسكان».<sup>8</sup>

ويطبق هذا المبدأ الاستراتيجي حسب برنامج «تدمير-بناء» (-destruction construction). ويستلزم جزء التدمير تحييد أو شلّ التنظيم والنفوذ التحنيدي للثائرين، بينما يقتضي جزء البناء «تنظيماً-مضاداً للجماهير»<sup>9</sup> بمعنى عزلهم الجسدي والسياسي عن الثوار ثم قلبهم إلى حصن منيع لحماية النظام القائم.<sup>9</sup> ويطبق هذا المذهب الاستراتيجي عبر عدة خطط يقتضي معظمها تسليط رعب شديد - واستغلال التهديد بالرعب - لإحداث الانقلاب الموصوف في السلوك السياسي للسكان المستهدفين.

## 2.2. السجن السياسي

عندما أدت الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 إلى فوز الج.إ.إ. بأغلبية الأصوات في الجولة الأولى، أوقف الجيش المسار الانتخابي وأقال الرئيس الشاذلي من السلطة، وأسّس مجلساً أعلى للدولة مكانه. وألقي القبض على عشرات الآلاف من المواطنين الذين تم زجهم تعسفاً في محتشدات عبر الصحراء.<sup>3</sup>

وقد استهدفت الاعتقالات قيادة الج.إ.إ. والمنتخبين في مجلس النواب ورؤساء البلديات ومنتخبين ومسؤولين في الدوائر والولايات، وأعضاء وأنصار الج.إ.إ. وأعقبته هذه الاعتقالات بحظر الج.إ.إ. وطرد مُثْلَيْهَا من مناصبهم، وحلّ الجمعيات شبه السياسية كالنقابة الإسلامية للعمال والهيئات المهنية واتحادات الطلبة وجمعيات النشاط الاجتماعي

ح بالفرنسية تسمى contre-mobilisation وبالإنكليزية counter-mobilisation.

خ بالفرنسية تسمى contre-organisation وبالإنكليزية counter-organisation.

د بعد الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 9 فبراير 1992، بلغ عدد المعتقلين 17000 حسب إحصائيات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بينما قدرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عددهم بـ30000 معتقل.

والخيري، وفصل المتعاطفين مع الج.إ.إ من الجيش والشرطة والإدارة العامة والعدالة والنقابات العمالية والإعلام والجامعات.<sup>10</sup> شكلت هذه الاعتقالات والإجراءات جزءاً من شق التدمير في برنامج «تدمير-بناء» للحرب المضادة للثورة.

ولدت الطبيعة التعسفية والجائرة لهذا العقاب الخوف والخشية في صفوف القوى السياسية المعارضة للجنرالات، كما أضمرت القلق واحتلال الأمن في أوساط الشعب. لم تبق مؤسسة أو قوانين تحمي حقوق المواطن من سلطة الجنرالات، وصار التهديد بسلب حرية المواطن كالسيف المسلط على رقاب الناس. وأدى سوء المعاملة والقسوة تجاه المساجين السياسيين<sup>11</sup> - كانت في معظم الأحيان على شكل التعذيب والتقتيل عبر المجازر كالتى حدثت في سجن بواقية<sup>12</sup> وسركاجي<sup>13</sup> - إلى تزايد حدة القلق الدائم لدى المعتقلين السياسيين وعائلاتهم وتضاعف شدة الخوف لدى المجتمع ككل.

### 3.2. التعذيب

التعذيب هو اعتداء مكثف ومتواصل على الفرد. وتنتج الاعتداءات الجسدية<sup>د</sup> المباشرة وتقنيات التعذيب النفسي<sup>ر</sup> رعباً شديداً وصدمة نفسية. يصف الناجون من زنانات الجنرالات تجربة التعذيب بأنها «عالم آخر من الهول» و«الرعب».<sup>14</sup>

ظاهرياً يبدو وكأن التعذيب يسعى إلى الحصول، عن طريق الاعتراف، على معلومات تتعلق بالتنظيمات الثائرة. إن الاستراتيجية المضادة للثورة تؤكد على «الأهمية الاستراتيجية للاستخبارات» لتفكيك وهدم الثورة؛ ف«بدون تعذيب تكون الحرب المضادة للثورة مستحيلة».<sup>15</sup> هكذا يبرّر جنرالات الجزائر ممارسة التعذيب بغية تدمير المنظمات السياسية والاجتماعية التابعة للج.إ.إ في المدن والجماعات الثائرة في الأرياف. وبعبارة أخرى، يمارس التعذيب بموافقة السلطات العليا وسبق تصميمها في مئات مراكز التعذيب: مراكز الشرطة، مقرّات الدرك، ثكنات الجيش، مراكز وبنائات سرية تابعة للمخابرات (مديرية الاستخبارات والأمن - م.إ.أ)، مراكز للمليشيات وبعض السجون. إن إدارة هذا الجهاز المنظم والمؤسسي للتعذيب يتركز على استيراد أحدث العتاد وتقنيات التعذيب المتطورة،

<sup>د</sup> مثلاً الضرب، الصعق الكهربائي، الخنق، التعليق، الحرق والاعتصاب، الخ.

<sup>ر</sup> تحتوي هذه التقنيات على التجريد الحسي، الحرمان من النوم، تهديد الضّحية أو أقاربه، ومعاينة أو سماع آخرين (مساجين أو أقارب) وهم يعدّون، الخ.

<sup>ز</sup> بالفرنسية تسمى (DRS) Direction du Renseignement et de la Sécurité.

وكذلك على توظيف عدد متزايد من الجلادين والحراس والموظفين والسائقين والأطباء والخبراء في «العلاقات العامة لحقوق الإنسان» وسلك من القضاة.<sup>16</sup>

ورغم أن القصد الظاهر من التعذيب هو انتزاع المعلومات و/أو قلب الضحية إلى عميل للجهاز القمعي، إلا أن الغرض السياسي الحقيقي لهذه الممارسة هو تدمير الهوية السياسية للضحية ومحق ذاته كإنسان.<sup>17</sup> ويهدف الاعتداء النفسي والجسدي إلى تحطيم إرادة واعتقادات وولاءات المعتدب وروابطه العاطفية، أي يعني القضاء عليه ككائن سياسي واجتماعي.

ويستهدف هذا التدمير الفردي ما هو أوسع من الفرد: المجتمع ككل. ينتشر الخوف من التعذيب في المجتمع عبر المشاهد الوحشية المتعمدة والإهانة التي ترافق التفتيشات والاعتقالات داخل البيوت<sup>17</sup>، والأضرار الدائمة في أجساد وعقول الناجين التي تؤثر على المجتمع وكأنها صور إخبارية، وكذلك عبر تقارير منظمات حقوق الإنسان التي تكشف التعذيب وسط خلفية من الاستنكارات الحكومية.

تشعر شرائح المجتمع التي تتماثل مباشرة مع الضحايا بالتهديد بالضرر الجسدي والنفسي لأنها تدرك أن هؤلاء الضحايا ليسوا مجرد أفراد وإنما هم يمثلون أوضاعها وطموحاتها الاجتماعية والسياسية. فهم يدركون أن رسالة التهديد الموجهة إليهم مفادها أن «التخلي عن القضية والمعتقدات هو السبيل الواحد لتفادي العقاب.» وحتى الشرائح الاجتماعية التي لا تتماثل مع الضحايا تشعر هي أيضاً بالقلق والكبح نتيجة إدراكها انعدام المؤسسة أو القانون الذي يمكنه حمايتها من قدرة الجنرالات<sup>18</sup> على انتهاك أمنها الشخصي والاعتداء على كيانها الأساسي.

<sup>16</sup> لاحظ ويليام إيان ميلار (William Ian Miller) ما يلي: «يعرف الجلادون أن ضحاياهم بشر... ولهذا يعذبونهم بغية إظهارهم على أنهم ليسوا في الطبيعة التي يعرفونهم فيها. لا توجد إثارة في إجبار فأر على التصرف كفأر. الإثارة تكمن في إجبار الإنسان على التصرف كفأر. والإنسان الذي يتصرف كفأر يُبرر تعذيبه لسببين متناقضين: لأنه يهين إنسانيته بالتصرف كفأر، ولأنه يدعي الإنسانية في آن واحد، وهذه وقاحة شائنة ومتكبرة نسبة للفأر.» راجع كتاب

William Ian Miller, Humiliation, and Other Essays on Honor, Social Discomfort, and Violence, Cornell University Press, Ithaca 1993, p. 166.

<sup>17</sup> ش تعلم هؤلاء الجنرالات الأهمية الاستراتيجية لـ «العمل المخابراتي» وأساليب جمع الاستخبارات» في الحرب المضادة للثورة عن خبير التعذيب الفرنسي العقيد روجي ترانكيي (Roger Trinquier) مساعد العقيد ماسو (Massu) في معركة الجزائر العاصمة. في كتابه الحرب الحديثة (La guerre moderne) عن كيفية محاربة المجاهدين الجزائريين يقول ترانكيي: «يوجد في شارع ما مائة شخص. نختار من بينهم أربعين. ضمن هذا العدد يوجد ثلاثة أو أربعة أشخاص يعرفون أموراً ولهذا نخضع الأربعين للتعذيب، وعلى كل حال هذه الطريقة تولد الخوف وتزودنا بالمعلومات.» راجع Roger Trinquier, *La Guerre Moderne*, La Table Ronde, Paris 1961.

## 4.2. الإخفاء القسري

الإخفاء القسري هو خطف غير قانوني للأشخاص، من طرف موظفي الدولة أو أفراد يعملون بموافقة أو تواطؤ الدولة، لأغراض تهديدية وقمعية تنتهك حقوق الإنسان الأساسية (في غالب الأحيان بغية التعذيب، إساءة المعاملة والقتل)، وتخفي السلطات العامة مصير الضحية وتنكر تورطها في الخطف. يصف هندي من هنود المايا في الغواتيمالا (دولة مشهورة عالميا بتوظيفها للإخفاء القسري كسلاح للإرهاب) هذه الممارسة الإرهابية قائلا: «وكأنهم أحرقوا شعرة. لأنه لا يبقى شيء حتى الرماد من حرق شعرة: لا شيء! لا شيء!»<sup>18</sup>

قُدِّر حجم الإخفاءات في الجزائر بـ 12 آلاف،<sup>19</sup> و 19 آلاف،<sup>20</sup> و 22 آلاف<sup>21</sup> من طرف محامي الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أما عبد العزيز بوتفليقة فقد ادّعى أن العدد هو 10 آلاف.<sup>22</sup> وفي دراسة إحصائية قامت بها مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة، على أساس عينة تتكون من 477 حالة إخفاء، وجد أن معظم الوقائع دارت بين 1994 و 1996 إلا أنها ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا ولو بدرجة أخف. <sup>23</sup> وجاء ثلاثة أرباع الإخفاءات في أعقاب اعتقالات في البيوت أو في العمل بينما وقع الخطف في ربع الحالات في الشارع.<sup>24</sup> ووقعت أربعة أخماس الاختطافات تحت عَرَض عمومي للقوة من طرف «أجهزة الأمن» (شرطة، درك، جيش ومخابرات \ م.إ.أ).<sup>25</sup>

من الواضح أنه لا يستطيع التدبير لهذا العدد الكبير من الإخفاءات سوى جهاز مُدار من طرف دولة: ترتيب مئات الحملات لتنفيذ الاختطاف، بناء مراكز سرية لإيواء المخطوفين، تدريب وتشغيل موظفين لتزويدها ولتعذيب المخطوفين، حفر القبور للدفن السري، توفير السائقين وتنظيم التعاون والتنسيق مع الأطباء ورجال القضاء الذين كانت لهم صلة بالضحايا.

هناك عدّة دوافع لتوظيف الإخفاء القسري كتقنية للإرهاب. ص إن خطف الضحايا يجرمهم من تدخل أو مساعدة القضاء أثناء حجزهم تحت قبضة الجيش.<sup>26</sup> ويساعد

ص تشرح اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية (ICHI) المعنى الجوهري للإخفاء القسري كتقنية للإرهاب السياسي قائلة: «لماذا الاهتمام بتبريرات قد تتعرض للتفنيد أو بمحاكمات سياسية علنية أو بإعدامات عامة؟ لماذا التعرض لإدانة المجتمع الدولي؟ لماذا تحمل عبء سجناء سياسيين يثيرون التعاطف أو إعدامات توجب نيران المعارضة وتضفي عليها وميض الشهادة؟ فتنظيم إخفاء قسري هو حلّ أكثر تطورا بالمقارنة. فهو سريع ولا يترك أي أثر ويمكن للسلطات أن تزعم أن أيديها نظيفة. فوسيلة الإرهاب الأكثر فعالية هي تصميم ضربات بدون تقديم إيضاحات لها. وبهذا المعنى تعدّ ممارسة الإخفاءات ذروة الاستبداد - وهو استبداد مكتوم يدمر قواعد المجتمع في حد ذاته.» راجع

اختفاءهم على إبقاء التظاهر باستواء الأوضاع كما يعوق تجنيد الرأي العام الدولي.<sup>27</sup> إن رؤية جثث الضحايا تغذي المعارضة بالشهداء والدافع الروحي وهدف للثأر، في حين أن إخفاءها يُضعف المعارضة ويُربكها. وترتكز كذلك تقنية الإرهاب هذه على اعتبارات متعلقة بالحكم التاريخي على الجيش ومستقبله السياسي: فبدون جثث لا يمكن مقاضاة الجنرالات في المستقبل، ولا موتى يخلدون، ولا كتابة تقرأ على شواهد القبور.<sup>28</sup>

زيادة على الهول الذي يصيب الضحايا، يخلف سلاح الإخفاء القسري خوفاً وضرباً نفسياً لدى أهالي الضحايا وشرائح المجتمع التي تتماثل مع الضحايا. وتعيش عائلات المختطفين معاناة لا نهاية لها نتيجة الغموض والخوف الشديدين على مصير فلذات أكبادهما. وتنتاب هذه العائلات أفكار مُمزّقة بشأن تعذيب أو قتل ذويها. وتثير وقائع الاختطاف وتفتيش البيوت لدى أعضاء العائلة الشعور بالخطر والوصم في مجتمع تنفسي فيه الدعاية الحربية للجنرالات أكثر فأكثر. كما يشعر الأطفال بالجرحية والانحزام من جراء مشاهدة عجز آبائهم أمام الخطر وعزلتهم داخل المجتمع.<sup>29</sup>

تنشر الطبيعة السرية والمُبهمّة للإخفاءات الرعب في قلب المجتمع بتحويل فرضية تعذيب أو قتل المختفي إلى قلق ينتاب الأقارب والأصدقاء والجيران والزملاء، الذين يظل لديهم المختفي جرحاً مفتوحاً لا يندمل أبداً.

## 5.2. الإعدامات بدون محاكمة

تغرس الإخفاءات في أعضاء العائلات والمجتمع الخوف من المجهول، أي الشعور بالتعرض لتهديد وشيك الوقوع بُجهل طبيعته الحقيقية لحظة وقوعه، كالخوف من «الغرفة المظلمة» أيام الطفولة.<sup>30</sup> لكن الإعدامات بدون محاكمة، على شكل القتل العلني أو عرض الجثث المشوّهة في الساحات الشعبية، تغرس الخوف من المعلوم، وهو التنبؤ بأذى معروف، أي خوف من نوع «عض الكلب» في سياق التجارب الطفولية.<sup>31</sup>

صرّح محمد طاهري عضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن «الإعدامات بدون محاكمة تعد بالآلاف خاصة بين 1994 و1995».<sup>32</sup> ويجهل إلى حد الآن الحجم

Independent Commission on International Humanitarian Issues (ICHI), *Disappeared !*, Zed Books, London 1986, p. 39.

الحقيقي للإعدامات خارج نطاق القانون<sup>33</sup> ولا تزال هذه الممارسة الإرهابية مستمرة إلى يومنا هذا ولو بنشاط أخف من ذلك الذي ميّز الفترة ما بين 1994 و1996. وتتوفر شهادات مفصلة عن القوات الخاصة، والجيش، والدرك، والشرطة والمليشيات، وهي تعدّ المواطنين علنياً أو هي ترمي جثث مشوهة في الساحات العمومية من عربات أو طائرات مروحية.<sup>33</sup>

يتمثل رد الفعل الفوري للعائلات عند سماعها خبر فقدان قريب في الصدمة، والحزن، والغضب الشديد على الظلم، وكذلك في الخوف المشل. وفي غالب الأحيان لا تستطيع العائلات أن تزيل الجثث من الساحات الشعبية (خوفاً من انتقام «قوات الأمن») أو أن تقوم بمراسم التشييع والدفن وبالمآتم. وغالباً ما تمتنع العائلات عن إظهار حزنها علانية خوفاً من الوصم الاجتماعي الناتج عن تعاليق الإعلام الازدرائية عن الموتى وعائلاتهم.

يتمثل أثر الإعدامات بدون محاكمة وعرض الجثث المشوهة على المجتمع في الرعب إذ تنقل الأجساد المذبوحة والجثث المبتورة عدة رسائل: «الجنرالات كليي القدرة»، «لا جدوى من مقاومة إرادة الجنرالات»، «كلفة معارضة الجنرالات هي الموت». بعبارة جوديث زور (Judith Zur)، «تُشكل الأعضاء الحسية هدفاً مشتركاً للاعتداء الرمزي والفعلية بحيث تقطع الآذان والألسنة، وتنقر أو تحرق الأعين. وما وراء هذه الرسالة (meta-message) قوي بحيث يعتدي على كل الحواس تاركاً المجتمع بلا "حاسة" وبدون قدرة على الإدراك والتفكير والنقد و - أهم من ذلك - تسمية المجرم».<sup>34</sup>

## 6.2. المجازر

رغم أن وقوع المجازر المتفرقة يرجع إلى عام 1994 إلا أنّ ظاهرة المجازر استوطنت وترسّخت ابتداءً من ربيع عام 1996 بعد مرور عدة أشهر من الدحر النهائي لأنشطة الثائرين.<sup>35</sup> فمنذ ذلك الحين وأمواج التقتيل الجماعي، التي يتراوح ضحاياها ما بين عشرة وعدة مئات، تتصاعد وتنخفض تناوبياً.<sup>36</sup> ظهرت على الأقل 8 أمواج من المجازر ضمن حملة التقتيل الجماعي إلى غاية ديسمبر 1998، وسُجّلت الذروتان الأكثر شدة في نشاط المجازر في خريف 1997 ويناير 1998.<sup>37</sup>

ض صّح أحمد أوجيا بأن عدّد القتلى منذ 1992 بلغ 26536 بينما أعلن اللواء العماري عن 40 آلاف وعبد العزيز بوتفليقة 100 آلاف وقدم عبد النور علي-يوجيا عدد 120 آلاف، أما الحركة الجزائرية للضباط الأحرار فقد قدّرت ذلك بـ 170 آلاف.

تتمركز المجازر خصوصاً في وسط البلاد، في الشمال، لا سيّما في ولايات البليدة والمدية والجزائر.<sup>38</sup> وانتشرت حملات الرعب غرباً بينما بقي شرق وجنوب البلاد معافين تقريباً منها.<sup>39</sup> تشير الجغرافيا العسكرية للمجازر إلى أن جل المجازر وقعت بالمنطقتين العسكرية الأولى والثانية.<sup>40</sup> وبينما بقي الجنوب، بحقوله النفطية والغازية الغنية، خارج نطاق دائرة التقتيل الجماعي، تحصد آلة الموت يومياً سكان المناطق الأخرى، خاصة بالنواحي الفقيرة البعيدة عن آبار النفط حيث تنعدم أبسط مقومات الحماية والأمن.<sup>41</sup> تُظهر الجغرافيا السياسية للمجازر أن درجة اضطحاء<sup>ط</sup> الولايات تتناسب طرّداً مع ولائها الانتخابي للـج.إ.إ، وأنها تتناسب عكساً مع ولائها الانتخابي لجبهة التحرير الوطني.<sup>42</sup> بعبارة أخرى، فإن القاعدة الاجتماعية للـج.إ.إ. هي أشد اضطحاءً، وهذا الواقع يعبر عنه الباحث السياسي الهواري عدي بـ«التطهير الانتخابي».<sup>43</sup>

أظهرت دراسة آيت العربي وزملائه أن عدد القتلى الذين ذهبوا ضحية للمجازر التي اقترفت ما بين 1992 و1998 بلغ 10758 قتيلاً، إلا أن هذا العدد لا يمثل سوى حداً أدنى، وذلك لأن الأرقام التي تنشر بالصحافة، والتي اعتمدت عليها هذه الدراسة، تقل بكثير عن الأرقام الحقيقية.<sup>44</sup> اكتشفت الدراسة أيضاً أن ثلث الضحايا هم من الصبيان وخمسهم من النساء وثلثهم من الإناث وثلثيهم أقارب فيما بينهم.<sup>45</sup> ويُنتقى الضحايا بغض النظر عن أية تهمة توجه إليهم ويُقتلون عمداً بالرغم من عجزهم على إيذاء المهاجمين.<sup>46</sup>

طبيعة هذه المجازر لا تمنحهم صفة «الإبادة الجماعية» (genocide) حسب القانون الجنائي الدولي<sup>47</sup> ولكنها تُضفي عليهم نعت الإبادة الجماعية كما يعرفها علم الاجتماع<sup>48</sup> أو نعت «المجازر الإبادية»<sup>49</sup> (genocidal massacres) كما يعرفها كوبر (Kuper)، أو نعت «الإبادة الجماعية حسب الانتماء السياسي»<sup>50</sup> (politicide) كما يعرفها هرف (Harff) وقر (Gurr).

تبدو المجازر وكأنها عشوائية أو انفجارات صُدقوية من عنف سادي وعَدَمِيّ، ولكنها في الحقيقة سلاح دقيق للحرب المضادة للثورة يوظف لإحداث ردود أفعال سياسية محدّدة.

<sup>ط</sup> الاضطحاء يدل على مفهوم victimisation أي تحويل شخص (أو مجموعة أشخاص) إلى ضحية (أو ضحايا). والاضطحاء اسم منشق من الفعل اضطحى. اضطحى الشيء أي جعل منه ضحية وهو على وزن انطى الدابة أي جعل منها مطية، واهتدى الشيء أي جعل منه هدية، واهتدى الفتاة أي زفها إلى زوجها وجعل منها هدية (أي عروسا)، وقد قُلبت التاء طاء لتيسير النطق.

ومن مقاصد المجازر في الأرياف كثيفة السكان: أ) عزل الثائرين من السكان سياسياً وجسدياً؛ ب) تنظيم-مضاد للسكان المستهدفين في إطار قوات شبه عسكرية.<sup>51</sup> وتلعب المجازر دور المهماز الذي ينحس السكان المضطحين للانخراط في الميليشيات.<sup>51</sup> ويلجأ الجنرالات إلى وحدات الجهاد-المضاد (المعروفة باسم «الجماعة الإسلامية المسلحة») وفيالق الموت ووحدات للجيش بتمويه إسلاموي وبعض فرق الميليشيات لاقتراف المجازر.<sup>52</sup> وتؤثر المجازر على سكان المناطق المستهدفة بتأجيج الشعور بالذعر والارتباك والعزلة والتعرض للخطر. ويستخدم الجنرالات دعاية مكثفة تتهم الثائرين وتعرض أسلحة الدولة لتلبية متطلبات الأمن المفتعلة سراً، مما يقلب الشعب ضد الثوار ويهمز المواطنين على حمل السلاح والالتحاق بالوحدات شبه العسكرية التي تنشط تحت إشراف الجيش.<sup>53</sup> وهكذا «يُجرم السمك من الماء» أو - بصفة أدق - «يُجرّد الماء من السمك».

وأما في المناطق الريفية قليلة السكان تحت سيطرة الثوار فيلجأ الجنرالات إلى المجازر بغرض إزاحة أهاليها عنها وإرغامهم على الاحتشاد والتجمع في قرى - تُعرف بالقرى الاستراتيجية (centres de regroupement) ع - تسهل السيطرة عليها، أو في بلدات ومدن مجاورة يتييسر التحكم فيها.<sup>54</sup> وتختلف هذه الحالة من حالة المجازر في الأرياف الكثيفة السكان إذ يكون الهدف فيها هو قلب الولاء بدون تهجير السكان.<sup>55</sup>

ويشعر السكان القاطنون في المناطق المستهدفة أو بجوارها بأن اضطحاهاهم محتمل ووشيك، وأن جروحيتهم ليس لها حماية. ويولد هذا الإدراك رعباً جماعياً، وعندما تطرأ بالفعل حالة خطيرة فإنها تسبب ذعراً جماعياً، أي رد فعل تلقائياً ومضطرباً لدى السكان. في خريف 1997 على سبيل المثال تحدّثت تقارير عديدة عن «هواس المجازر الذي استولى على الجزائر العاصمة»<sup>55</sup> إذ غادر سكان ضواحي الجزائر العاصمة مساكنهم ولجؤوا إلى بيوت أصدقائهم أو ناموا في الساحات العمومية. لقد أثارت إشاعات وإنذارات خاطئة مشاهد حزينة من الهلع والفرع.

ظ بالإضافة إلى الفصل الجسدي والسياسي للثوار عن الشعب، شكّل تسليح السكان «طريقة قمعية رخيصة» لمساعدة القوات النظامية المرهقة المكوّنة من 150 ألف عسكري والتقليل من خسائرها. وقام كذلك الجنرالات «بخصخصة الحرب» لتغطية وتفادي مسؤولية الدولة المباشرة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية باستعمال قوات غير نظامية موالية.

ع بالإنكليزية تسمى strategic hamlets.

غ يُسهّل الفصل الجسدي والسياسي للثوار عن القرويين اقتفاء أثر الثائرين واسترجاع التحكم الإقليمي في المناطق النائية التي انسحب منها النظام تكتيكياً في بداية الحرب. كما يقوم بتدمير التنظيم السياسي-الإداري للثوار داخل الجماهير بطريقة تمنع إعادة تجنّده.

وأدى الخوف والشعور الفرد بالعجز إلى تنظيم مجموعات خاصة للدفاع الذاتي (أي مستقلة عن السلطة) في عدة أحياء من ضواحي المدن وفي مختلف القرى.<sup>56</sup> وأما بالغ الأثر للأمواج الإرهاب فكان إرغام سكان الأحياء المضطحية بالالتحاق بصفوف الميليشيات شبه العسكرية أو النزوح إلى البلدات والمدن الأكثر أماناً.<sup>57</sup>

## 7.2. دعاية الحرب المضادة للثورة

إن دعاية الحرب المضادة للثورة هي عملية مخططة لها سلفا، نظامية ومنسقة مركزياً، تتناور بالرموز<sup>ف</sup> قصد إحداث أحاسيس وآراء ومواقف وسلوكات لدى شرائح واسعة من المجتمع تتطابق مع الأهداف الحربية للجنرالات ومصالحهم.

توجد وحدتان لصياغة مضمون الدعاية الحربية وهما قسم الحرب النفسية التابع للاستخبارات العسكرية (م.إ.أ) و«وحدة إعلامية» مشتركة بين الوزارات ومتعددة الاختصاصات مقرها في وزارة الداخلية.<sup>58</sup> تقرر هاتان الوحدتان ما يقال أو يطبع أو يعرض أو يفعل، ولمن وكيف ومتى وبأي تردد. وتحتكر هاتان الوحدتان صناعة وتغليف وتحرير وكذلك نشر الأخبار المتعلقة بالأمن. وتوظف كذلك التلفزة، التي توجد تحت رقابة الدولة، لخدمة الأهداف المذكورة آنفاً. ويوظف كذلك إعلام القطاع الخاص والصحافة الخاصة، التي تمتلكها عدة فئات من الجنرالات، كذراع إضافي للقطاع العمومي يلعب دور الحزام الناقل للأخبار المصنوعة والمغلقة في مخابر الاستخبارات العسكرية (م.إ.أ). وقد تم في منشورات مختلفة توثيق كامل وتحليل للأدوات والآليات المختلفة - يعني الترسانة القانونية، احتكار المطابع والتزويد بالورق والإشهار، التعطيل عن الشغل، الرقابة، المضايقات والقتل - التي تتحكم في هذه المنظومة وتراقب أو تقمع الصحافة المعارضة أو الاستقصائية.<sup>59</sup>

تستهدف الدعاية الشعب عبر إثارة قضايا ومواضيع تهدف إلى غرس الخوف واستغلاله. فكانت الج.إ.أ وشرائح المجتمع التي تتعاطف مع مشروعها تنعت بـ«الأصولية»، «التعصب»، «التطرف» و«الفاشية» قبل انقلاب يناير 1992. أما بعد ذلك ومع المبدأ في تطبيق استراتيجية الحرب المضادة للثورة، تغيرت النعوت إلى «الإرهاب»، «الجرم»، «النازية»، «الهمجية» و«الخمير الأخضر». ويهدف تصنيع وغرس هذه الصور الاجتماعية

ف يتم التناور بالرموز من خلال الصحافة والتلفزة والإذاعة والمساحد والخطب الرسمية والإعلانات والأغاني والأفلام والروايات والمسرحيات والمناشير والبرامج المحيية والإشاعات.

للخوف والشيطنة إلى احتواء الثوار سياسياً وتثبيت حكم الجنرالات كحصن منيع ضد «الخطر الأخضر»، وكذا الترويج للإلحاح في استئصال هذا الخطر بذريعة أخلاقية.<sup>60</sup>

تلجأ دعاية الجنرالات في خطابها إلى استعمال المصطلحات الحيوانية بحيث ينعت الثائرون وكذلك القاعدة الاجتماعية للـج.إ.إ. بـ«فئران موبوءة»، و«الكلاب المصابة بالطاعون»، و«الهوام»، و«الضباع»، و«الزواحف»، و«الهيدرة»،<sup>61</sup> و«الرتيلات» و«الحشرات».<sup>61</sup> يناور هذا الخطاب - وهو خطاب يردُّ في معظم الإبادات الجماعية والمنظومات لتدريب الجلّادين<sup>62</sup> - بالإقصاء الرمزي مستعملاً الخوف والهلع والرفض المستحوذ للآخر، كما ينشر ويبرّر دوافع قتل الإنسان.

وتوظف أيضاً الدعاية الحربية خطاب التعقّن حيث يمثل الثوار والقاعدة الاجتماعية للـج.إ.إ. كمواقع رمزية للتلوّث بنعتهم مثلاً بـ«الشحّاذين»، «الزبالين»، «المتعفّنين» و«التنّين»، ويصور الإسلامي أيضاً كحامل اجتماعي للأمراض (مثلاً «الأصلوية والإيدز» و«اللحاء ومرض السّئل»)<sup>63</sup>. يغرس هذا الخطاب في عقول الناس الخوف من التلوّث والعدوى من مجاورة الثائرين وأنصارهم، كما يبرّر المماثل السياسي-العسكري للعلاج: «وصفّة الاستئصال».<sup>64</sup>

يتحدث الجنرالات عن الاستئصال ويجهرون باستئصاليتهم بلا خجل لأن مشروع الإبادة الذي يشرفون عليه تمت صياغته في قالب أخلاقي وكأنه «تأدية مشرّفة للواجب». وكما يقول ميزان الشريف وزير الداخلية: «هل يعني البستاني بالأعشاب الضارة؟ كلاً بل يستأصلها بكل بساطة! فالإرهابيون مثل نبتة السوء!»<sup>65</sup> وهذا الخطاب يتطابق بطريقة مدهشة مع كتابات الطغم العسكرية في لأرجنتين، والغواتيمالا، والشيلي وإندونيسيا.<sup>66</sup>

إن تواتر هذه الدعاية الحربية طوال سنوات وتوسيعها التدريجي لتعريف العدو ليشمل شرائح أوسع فأوسع من المجتمع قد أدّى إلى غرس شعور الذنب بالمشاركة في المجتمع كله

ق أفعاون خُرايّ ذو تسعة رؤوس تنمو كلما قطعت.

ك فمثلاً في تيمور الشرقية يتحدث ضباط المجموعة العسكرية الإندونيسية المكلفة بعمليات الحرب المضادة للثورة عن «تومباس كيلور» (*tumpas kelor*) وهي عبارة تعني «استئصال الجذور» ويعاملون السكان وكأنهم وباء يتطلّب الاستئصال. يقول الجنود الإندونيسيون المسؤولون عن ارتكاب مجازر: «عندما تقوم بتنظيف حقلاً ألا تقتل الأفاعي كباراً وصغاراً على حدّ سواء؟» راجع:

G. J. Aditjondro, 'Ninjas, Nanggalas, Monuments, and Mossad Manuals: An Anthropology of Indonesian State Terror in East Timor', in J. A. Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, p. 166; R. Falla, *Massacres in the Jungle, Ixcan, Guatemala, 1975-1982*, Westview Press, Oxford 1992.

قصد إخماد أية معارضة،<sup>ل</sup> كما أدّى إلى تقوية الخوف والشك والهلج المولّدين عبر الرسائل غير اللفظية للتعذيب وللإخفاءات وللمجازر ولمشاهد الدم وللجثث المبتورة، وللعائلات الممزقة وللقرى المحروقة. ولقد نما الرعب إلى درجة أن عائلات المساجين والمعذبين والمختطفين وضحايا المجازر صاروا مهجورين من طرف الأصدقاء والأقارب الذين يخشون تهمة الذنب بالمشاركة.

أصبحت الجزائر وكأنها أصيبت بوباء أطلق قوى نابذة ضخمة لشتى أنواع الخوف.

### 3. بعض آثار إرهاب الدولة الجزائرية

في الجزء 1.3 ناقش الآثار السياسية للخوف. يخصّص الجزء 2.3 لتحليل الآثار الاجتماعية للخوف والجزء 3.3 للتأثيرات الفردية للإرهاب. أما كيفية مقاومة المجتمع لإرهاب الدولة فتعرض في الجزء 4.3.

#### 1.3. الآثار السياسية للإرهاب

بينما تسبّب عنف الدولة في تدمير وتشتيت وإضعاف الج.إ.إ. ومنظمتها شبه السياسية، إلا أنه لم يحقّق إلا نجاحاً محدوداً في قلب الولاء والسلوك السياسي للسكان، أي في إحداث تجنيد-مضاد للشعب ضمن منظمات مضادة تساند نظام الحكم كما تقتضيه الاستراتيجية المضادة للثورة. وإذا نجح إرهاب الدولة في التجنيد-المضاد لسكان الريف ضمن منظمات مضادة مسلّحة، بحيث ارتفع عدد صفوف الميليشيات من عدة آلاف سنة 1995 إلى 250 ألف شخصاً سنة 1998 وإلى 500 ألف سنة 2000،<sup>66</sup> إلا أنه أخفق في التجنيد-المضاد للسكان ضمن منظمات مضادة سياسية واجتماعية وثقافية عميلة للعسكر. ولم تتمكن الطغمة العسكرية من هندسة بديل سياسي للـج.إ.إ.

ومن أهم آثار سياسة الإرهاب هو خنق المعارضة السياسية. وإذا كانت هناك واجهة شكلية للتعددية الحزبية والمعارضة، لكن نتائج الانتخابات الحرّة التي جرت سنة 1990

<sup>ل</sup> مدّد الإعلام الخاضع للجيش وكذا الموظفون السامون المتواطون مع الجنرالات دائرة تعريف العدو إلى أقصى درجة حتى أصبحت منظمة العفو الدولية تُنعت بـ«المنظمة الإرهابية» أو بـ«الجهة الإسلامية للإنقاذ الثانية». أما اليومية الشيوعية لوماتن (*Le Matin*) فتطلق صفة «التلاميذ الإرهابيين» على التلاميذ الذين يترددون على دروس التربية الدينية في المدارس. ولبعث روح الاستسلام في المجتمع يوجه الإعلام المساند للجيش دعاية يركّز مضمونها على أن الإرهابي ليس فقط من يحمل القنبلة أو البندقية، بل قد يكون من المتعاطفين مع الثوار أو عضواً في الج.إ.إ. أو مناصراً لها، أو ينتمي إلى عائلة تآثر ما أو من أقاربه، أو من الذين يثون أفكاراً ضد الحكم العسكري أو ضد هيمنة فرنسا أو ثقافتها وقيمها في الجزائر. راجع مقال إ. لطيف في الباب الثالث (المنظور الإعلامي) من هذا الكتاب.

وسنة 1991 أظهرت بكل وضوح أنّ الأحزاب المتواجدة على الساحة لا تتمتع بقاعدة اجتماعية ذات بعد وطني، باستثناء جبهة القوى الاشتراكية وحزب جبهة التحرير الوطني. ومن المعلوم أن معظم قادة هذه الأحزاب يُنتقون من طرف العسكريين أو يشتغلون كعملاء لمديرية الاستخبارات والأمن. وأما تجريم المعارضة السياسية الحقيقية وتسليط العقوبات القاسية عليها من طرف الجيش فقد أدّى إلى عرقلة النقد البناء للأوضاع السياسية والاقتصادية الرّاهنة.

ثم أن الخوف يضعف من قدرات المقاومة، حتى صار «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يُنظر إليه كعمل بطولي عوض أن يكون أمراً ضرورياً، وتحولت المقولة الشعبية «حشيشة طالبة معيشة» إلى قدوة لدى الأوساط الشعبية. تقول هانا أرندت ( Hannah Arendt ) واصفة الجمادية السياسية تحت إرهاب الدولة:

إن ممارسات الدّول التسلّطية، كمعاقبة أعمال معينة للمقاومة وتفكيك المنظمات المشبوهة بالتحريض على العصيان، يمكن تشبيهها بعملية جراحية. وبالمقابل يمكن تشبيه عملية الإرعاب في شكلها المثالي بعملية تفاعل كيميائية إذ أن التكتلات الاجتماعية المستقلة والجمعيات السياسية غير المرّخصة لها تميل إلى الذوبان في وسط يغلب عليه طابع الخوف الشديد. إضافة إلى ذلك، إن عملية الإرعاب تنشأ محبطاً عاطفياً يمنع أو يكبت بعض التفاعلات حيث لا تُبذل الجهود التي قد تمكّن بروز معارضة منظمة، ولا تُؤخذ الخطوات التي قد تقود إلى مجابهة مشغلي العنف. إذا لم يعزل الناس بطريقة استثنائية من تأثير هذه العملية القارضة، حرمهم حتماً وجودهم في تلك البيئة من القدرة على المقاومة التي يتمتع بها طبيعياً أعضاء الأنظمة الأخرى.<sup>67</sup>

ولقد تبطّ إرهاب الدولة عزيمة معظم المواطنين عن التنظيم والمعارضة السياسية، كما أنّه أضعف المشاركة السياسية عامة، والمشاركة في الانتخابات خاصةً. فقد انخفض عدد الناخبين بانتظام منذ الانقلاب العسكري في سنة 1992. كما رافق كل الانتخابات الجزائرية، التي أجريت بعد الانقلاب، نمط إرهاب مشترك ومدّش تمثل في أمواج من المجازر كانت تبلغ ذروتها أسبوعين أو ثلاثة قبل موعد الاقتراع، ثم تتراجع في يوم الانتخابات وترتفع من جديد أسبوعاً بعد التصويت.<sup>68</sup> وبما أن الانتخابات أصبحت فترات للتنقّس بين أمواج متتالية من المجازر، أدى ذلك إلى تكييف السلوك الانتخابي للجزائريين على شكل محدّد. فعلى سبيل المثال صرّح مراد، وهو صاحب مقهى يقيم بالبليدة، بيوم فقط قبل الانتخابات التشريعية بتاريخ 5 يونيو 1997: «إن الانتخابات تعتبر دائماً فترة نشعر فيها بأشد الأخطار. خيرُ الانتخابات أعجلها! أما الانتخابات سواء المحليّة القادمة منها أو غيرها فهي مجرد عبث».<sup>69</sup>

خلال الاستفتاء الدستوري لتاريخ 28 نوفمبر 1996 قال سعيد ذو الثمانين والمقيم بالجزائر العاصمة: «أنا أصوت لكي لا أتهم بالعداوة للوطن. لقد صوتت بنعم لكي لا أعلم ما الفائدة من ذلك.»<sup>70</sup> وفي الانتخابات المحلية بتاريخ 23 أكتوبر 1997 قالت فرح، وهي معلّمة تبلغ من العمر 36 سنة وأم لثلاثة أطفال صوتت في حي شعبي بالقبة في العاصمة: «أنا أصوت قبل كل شيء لصالح الأمن لكي لا يموت أولادي مذبحين.»<sup>71</sup> ولأن توزيع الأصوات والولاء على المستوى المحلي يكون معروفا لدى السلطات بعد عمليات الاقتراع، فإن الناخبين يخشون تهمة الانتماء لبلديات ذات توجه وولاء سياسي «خاطئ» ويخافون من العقاب المقابل لذلك، ألا هو المجازر المروعة. وهذا هو معنى «أصوت لصالح الأمن» وهو فهم غريزي للجغرافية السياسية للإرهاب وللتكلفة الأمنية للاختيارات السياسية.

### 2.3. الآثار الاجتماعية للإرهاب

يستلزم أي نظام اجتماعي حدًا أدنى من التعاون بين أعضائه وإلا تتشظى وتفكك الروابط نتيجة لانعدام التضامن، والثقة، والاحترام، والتقيّد بالقوانين، الخ.

إن إرهاب الدولة المسلّط بلا رحمة منذ 1992 قد أدّى إلى تذريرة خطيرة لنسيج المجتمع. واستهدف الجيش الخلية العائلية لإدراكه أنّها تمثّل ميدانا للملجأ ولنقل المقاومة. والجزائر هي البلد الوحيد الذي تتحدث فيه السلطات والصحافة عن «العائلة الإرهابية» والذي لا يوفّر الحصانة لأي عضو من العائلة: الأم، الأب، الأجداد والأولاد. ولقد عذّب الأباء والأمّهات وقتلوا أمام أعين الأبناء، وكذلك الأبناء أمام أعين الوالدين.<sup>72</sup> وأثناء تفتيش البيوت يشتم الأولاد والأباء ويعتدى عليهم دون تمييز. ولقد خُرّبت بيوت العائلات وتعرّضت للسّطو. وتحتطف وتغتال قوات الأمن الذكور من العائلات عندما لا تجد الشّخص المطارّد في البيت.<sup>73</sup>

وتعرّض جيلان أو ثلاثة أجيال من العائلة الواحدة للإبادة،<sup>74</sup> ولكن غالباً ما يكون الأثر على العائلات على شكل فقدان مؤقت أو دائم لعضو من العائلة أو أكثر، ومضايقات مستمرة لها من طرف القوى القمعية، والفصل أو الترحيل القسري، والنزاعات العائلية. وتفاقمت هذه المفاعيل بالحرمان الاقتصادي الناتج عن فقدان ذكور العائلات. وتأثرت النساء بصفة خاصّة بالإرهاب نتيجة تفاقم الأزمة العائلية بالفقر وبثقل

م غالباً ما تجبر العائلات المستهدفة ذكورها إلى الهروب إلى مناطق آمنة في الجزائر أو إلى الخارج.

المسؤوليات لمواجهة شتى أنواع الخسائر الناجمة وبالألم والحزن على فراق الأهالي وبالخوف من تكرار عملية الاضطهاد. وأدّت هذه الحالات في كثير من الأحيان إلى المزيد من الانهيار العائلي والتفكك الكلّي للأسر.

وتعرضت كذلك العائلة إلى العنف الناتج عن استراتيجية الجيش لتنظيم فقدان الذاكرة الاجتماعية إذ يعتبر العسكر الطقوس التي تبقى على الذاكرة الجماعية ممارسات تشهد على جرائمهم وتدعم المقاومة. واستهدف الجيش المراسيم الجنائزية الإسلامية لتشجيع الموتى ولتعزية ومرافقة العائلات، كما عرقل مراسيم إحياء ذكرى الموتى. ولقد أتلقت أو بُعثت جثث الأموات عبر أنحاء الوطن ضمن سياسة مخطّطة لطمس هويتهم. وعوض أن يرد الجيش الجثث إلى العائلات لتدفن كما ينبغي، فإنه لجأ إلى دفنها سرّاً وبطريقة غير قانونية في قبور فردية أو جماعية في مقابر وحقول وآبار، أو رماها في الوديان والبحر.<sup>75</sup> ووضع الجيش عراقيل عدة أمام العائلات التي تريد سحب أمواتها من مستودعات الجثث أو فتح نعوشهم المختومة بالنحاس، وفي أغلب الأحيان يفرض الجيش غرامات ثقيلة على العائلات مقابل سحب جثث فلذات أكبادهم.<sup>76</sup>

وتقلص كثيراً حجم التجمعات والمسيرات الجنائزية لمشاركة ومواساة العائلات المنكوبة، لأن حضور مثل هذه المراسيم لتشجيع الأشخاص الذين قتلوا على أيدي العسكر أو أعوانهم يعرّض المشاركين للاتهام بـ«الإرهابيين»، في حين تتنافس الصحافة في اختراع الألقاب المهينة وإصاقها بالأموات. وغالباً ما تتم عملية الدفن تحت مراقبة الجيش وبحضور عدد قليل من الأقارب فقط. وشهدت المقابر الجزائرية تكاثراً للـ«مرتبعات الإرهابية» والقبور الجماعية وكذلك الأضرحة المجهولة التي لا تحمل سوى علامة «X-Algérie» كدلالة على هوية الميت.<sup>77</sup> وفي بعض المقابر كمقبرة تمزقيدة بولاية المدية حطم العساكر عمداً كل شواهد القبور التي تحمل عبارة «لا إله إلا الله» التي أقامتها عائلات الضحايا على قبور أبناءها.

وتعرضت كذلك المقابر إلى الهجوم بقنابل أثناء زيارات الأهالي لأمواتهم.<sup>78</sup> إن المقابر مؤضعة للذاكرة الجماعية وأمكنة للترابط بين الأجيال إذ إن زيارة الأموات الموارين فيها

ن لإحصاءات هذا النوع من الهجوم راجع الهامش 35. مثال واحد: في هجوم بالقنابل على مقبرة بوركيفة بتاريخ 17 يونيو 1998 لقيت ثلاث نساء وطفلة في سنّ العاشرة من عمرها حتفهن، حسب جريدة *Dernières Nouvelles d'Alsace* يوم 19 يونيو 1998. وكما أوردته جريدة لانتريون (La Tribune)، حسب شهود «جاءت تلك النساء إلى المقبرة في الصباح الباكر لزيارة قبر أحد أقاربهن توفي قبل ثلاثة أيام [...] وكان أبا لإرهابي.» وأما حورية زويتن فقالت للصحافية ألين قانلي (Elaine Ganley) خلال زيارتها لمقبرة قريبة من بن طلحة (في ولاية العاصمة) والتي فقدت

يسمح لفكرة المعارضة والمقاومة أن تنتقل من جيل إلى جيل. ولذلك فإن هجمات العسكر المثيرة للرعب على المقابر، كباقي الأفعال لإعاقة المراسيم الجنائزية والتدخل في حداد العائلات، تهدف إلى منع مداومة المقاومة وإلى هندسة فقدان الذاكرة الاجتماعية.

وأدى إرهاب الدولة كذلك إلى تقلص التضامن الاجتماعي الذي يطبع عادة العلاقات بين العائلات والجيران. وأدى فقدان الثقة والخوف من تلقي تهمة التعامل مع الإرهاب لأتفه الأسباب إلى جعل التضامن مع الأقارب والجيران محفوفاً بالمخاطر. ولقد بلغ هدم العائلة وضرب الأسانيد الاجتماعية حدوداً مأساوية. فعلى سبيل المثال حدثت حالات لم تجرؤ فيها عائلات أو جيران من تولي العناية بجثث أقارب أو معارف لهم (قتلت وشوّهت من طرف العساكر ثم تركت معروضة لعدة أيام لغرض الدعاية ومحق الرهبة البطولية) خوفاً من تهمة «التواطؤ مع الإرهابيين».<sup>78</sup>

وأدى تفكيك الشبكات الاجتماعية والخيرية، التي كانت تقدم الإعانة للمحرومين والمستضعفين، دون تقديم البديل عنها إلى وقوع هذه الشرائح الاجتماعية في الضيق الأليم والإحباط والشعور بالهجر. وتقلص الشعور بروح التضامن وانكماش مجال التجربة الاجتماعية بينما انتشر الانعزال الاجتماعي والفردانية. أما المناطق القروية التي أربهاها الجيش بالمجازر فهي تعاني من عسكرة الحياة (الناجحة عن التنظيم-المضاد للقرويين في وحدات الميليشيات) وكذا من استقطاب اجتماعي حاد بالإضافة إلى التفكيك الاجتماعي.

وخلاصةً فقد حطّم وسطّح الجنرالات البنية الاجتماعية المركبة للجزائر لتسهيل عليهم مهمة دوريتها ومراقبتها. كما دُرِّأ وفكك إرهاب الدولة التفاعلات الاجتماعية المتناسقة للجزائريين ليعيّرهما إلى ردود أفعال لأفراد معزولين وغير مميّزين ومتراصّي الصفوف في خضوعهم الخائف للطغمة العسكرية.

### 3.3. التأثيرات الفردية للإرهاب

تدفع ثقافة الإرهاب التي صنعها الجيش إلى انسحاب الأفراد إلى عالمهم الخاص وعزل نفوسهم داخله. وبزعزعة الثقة بين الجيران وحتى بين الأقارب يتّسم الأفراد بحالة دائمة من

زوجها في مجزرة سنة 1994: «لا نشعر بالأمن حتى في المقبرة». راجع Elaine Ganley, 'In Algeria, even the cemeteries are not safe', *The Detroit News*, 27 October 1997.

اليقظة وغالبا ما يلتجئون للسكوت كوسيلة للدفاع والإبقاء على الحياة، ضد جواسيس ووشاة حقيقيين أو خياليين.

ويؤد الإرهاب كذلك الشعور بالاستضعاف، الناجم عن إدراك الفرد لانعدام قدرته أمام إرهاب الدولة وعن وعيه بضعف قدرته على التحكم في حياته.

ويشعر الرجال خاصة بالذنب والعار والغضب من عجزهم عن مواجهة إرهاب الدولة ومن ضعف قدرتهم على محاكمة ومعاقبة الجنرالات. ° إنهم يعيشون هذه الأوضاع كهجوم مؤلم وانهايار لهويتهم ولدورهم الاجتماعي كذكور.

وبالإضافة إلى الآثار المذكورة أعلاه، فإن النساء يتأثرن بالخصوص من الإخفاء القسري لفلذات أكبادهن ومن تناور الجيش بالحث وبالمراسم الجنائزية والتذكارية، بحيث يبقين في حالات تعرف بـ«الحداد المعلق» أو «الحداد المحمّد» (كبت عملية الحداد).

وربما يكون الأثر الأكثر ضرراً للفرد هو الشعور باليأس والقنوط، خاصة لدى أولئك الذين استسلموا لإرهاب الدولة. وشهدت الجزائر ارتفاعاً مربعاً في عدد الانتحارات في السنوات التسع الأخيرة.<sup>79</sup>

### 4.3. مقاومة إرهاب الدولة

إن سلاح الإرهاب له محدودية ذاتية إذ أنه يحدث البذور التي تؤدي إلى تحييده. ورغم الأثر الجسيم الذي تتركه التدرية الاجتماعية، فإن الطبيعة التعسفية والوحشية لعنف الجيش تؤدي إلى زيادة الوعي لدى الشعب وتولد أشكال عديدة للمقاومة.

° يكلف «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تضحيات أكثر في دولة إرهابية مما هو عليه الحال في مجتمع متفتح. ولتبرير التفاعس عن التضحية من أجل المصلحة العامة وتسويغ الميول الإنزوائية يلجأ الأفراد إلى ذرائع عديدة (مثلاً القدرة، التهكم، التشاؤم، التسوية وانتظار المهدي) رغم وعيهم الكامل بالآفات السياسية والاجتماعية والفظائع المرتكبة. يقول كورادي (Corradi) واصفاً منطق الركود الجماعي في الأنظمة العسكرية القمعية: «يبقى الركود من خلال التأجيل المتبادل للمسؤولية الذي يمكن اعتباره كتبادل اجتماعي للأعداء. يقول أشخاص المراتب العالية أن السلوك حي الضمير معقول بالنسبة لـ«عامّة الناس» الذين ليس لهم شئ قابل للخسارة. ويقول «العامّة» أن مثل هذه الأشياء حسنة بالنسبة للذين يوجدون في مراتب عالية لأنه لا يستطيع أحد أن يؤذيه. يقول شخص ما أنه بصدد إتمام دراسته. ويقول شخص آخر أنه لا يريد أن يعقد أمور عائلته أو رب عمله. وأما شخص آخر فإنه يخاف على تجديد جواز سفره. ويقول الشبان إنهم دون السن الكافية ويقول الكبار أنهم تجاوزوا سن النشاط. وهناك ما هو أسوأ. أحياناً سيشرح الأشخاص - الذين يتصرفون كباقي الناس على أساس مسلمة عقلانية واختيارية نموذجية - بكرهية حقيقية نحو أي شخص يعطي مثلاً للسلوك الشجاع ويواجههم بمأزق أخلاقي جدّي. أحياناً لا نلجأ فقط إلى الكذب والشعور بالخوف وإنما لا نريد الكف عن الكذب والخوف. وهذه حالة خاصة لمنطق السلوك الجماعي الذي سمّيته بالجمادية الاجتماعية.» راجع: J. E. Corradi, 'Toward Societies without Fear', in J. E. Coraldi, P. Weiss Fagen, and M. A. Garretón (eds.), *Fear at the Edge: State Terror and Resistance in Latin America*, University of California Press, Oxford 1992, p.280.

ونتيجة وقوعهم تحت ضربات الجهاز القمعي المحصن وتواطؤ معظم الأحزاب السياسية المعتمدة وعدم تجنيد المجتمع المدني، رأى الكثير من مناضلي الج.إ.إ. وكذلك مواطنون لا ينتمون إلى أي حزب، أن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس هي حمل السلاح ضد الحكم العسكري. ولم يردعهم عن هذا السبيل لا التهديد بالتعذيب ولا السجن ولا الموت ولا الانتقام من ذويهم من جهة، ولا خطر الموت على أيدي جماعات الجهاد-المضاد المتكاثرة من جهة أخرى. وأورد المراقبون أن تدفق الملتحقين بالخلايا السريّة التي تمارس العمل المسلح تغيراً تناظرياً مع شدة القمع منذ اندلاع النزاع في 1992.

رغم شدة الخطر على أنفسهم وعلى ذويهم لم يقتنع الكثير من الضباط الساميين وكذلك الجنود بأن السبيل الوحيد لصون حياتهم وحياة ذويهم هو الخضوع للأوامر تحت القمع. ولقد فرّ الكثير منهم من الجيش والشرطة والدرك والاستخبارات العسكرية، في ظروف خطيرة في معظم الأحيان، رافضين المشاركة في عمليات ضد المدنيين وطالبي اللجوء السياسي خارج البلاد.<sup>80</sup> وكذلك رفض عدد مهم من الشباب، الذين بلغوا سن التجنيد العسكري الإلزامي، الالتحاق بالجيش لأداء الخدمة العسكرية وفرّوا إلى مناطق أخرى داخل الجزائر منتحلين هوية جديدة أو طلبوا اللجوء في أوروبا وفي أماكن كثيرة من العالم.

أما السجناء السياسيون فيأثم يقاومون بأشكال مختلفة داخل زناياتهم دفاعاً عن كرامتهم وحرية اعتقادهم رغم قسوة النظام السجني، كما ينشغلون بالتعليم الذاتي والتحسين الروحي وكذا دعوة وهداية القائمين على خدمة السجن، ولا يستسلمون للتشاؤم ولا يسترسلون للحزن ولا ينهمكون في الخمول.<sup>81</sup>

وبينما أفشى عدد من الذين عُذبوا بمعلومات (قادت أحيانا إلى تعذيب أو قتل أشخاص آخرين) أو قُلبوا إلى عملاء للجيش، إلا أن الكثير من الناجين قاوموا الاعتداءات الجسدية والهجمات النفسية من طرف الجلادين، وخرجوا من الخنة نزهاء وهويتهم السياسية سليمة. فلم يبوحوا بمعلومات - الشيء الذي كلّفهم حياتهم أحياناً - أو أعطوا معلومات لم تتسبب في عواقب مؤذية للآخرين.<sup>82</sup>

و إن منظمة الحرب المضادة للثورة هي قوة غير نظامية، مقلّعة وتظهر بمظهر قوة للثائرين، وتوظف لمحاربة قوة الثائرين الحقيقية. القوة المعروفة باسم «الجماعة الإسلامية المسلحة» ليست منظمة تآثر كما يروجه الإعلام الجزائري والغربي، بل هي وحدة من وحدات الجهاد-المضاد التي تديرها مديرية الاستخبارات والأمن الجزائرية. راجع:

B. Izel, J.S. Wafa, and W. Isaac, 'What is the GIA?', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 373-453

يعتبر البحث عن الأقارب المختطفين أحد الصراعات الأكثر كبراً وقسوة التي تسبب فيها القمع. تطور وعي أمهات وزوجات وبنات وأخوات المفقودين من خلال لقاءات صدفوية ببعضهن البعض في مراكز الشرطة وثكنات الجيش ومستودعات الجثث والمقابر أثناء البحث عن المفقودين، فانتقل وعيهم من التجربة والإدراك الفردي وغير السياسي لإرهاب الدولة إلى الإدراك أن منبع معاناتهن واحد وأن تجربتهن كرميات وكناجيات من عنف الدولة حالة مشتركة، فكوّن منظمات تكسّر جهودها لتقصّي الأجوبة عن استفساراتهن. ونظّمت هؤلاء النسوة اللواتي لم يعتبرن أبداً من قبل كشركاء في الحياة السياسية في الجزائر احتجاجات شعبية واستطعن تدويل قضيتهن وإبقائها حية في ضمير المجتمع، وذلك بشجاعة فائقة وعزم لا يلين وصر لا ينفذ رغم التهديد المتواصل. إن هذه الحركة قد تتسع مع التراجع التدريجي للخوف، كما يترجح أن تصبح حركة اجتماعية متنامية تقاوم كل انتهاكات حقوق الإنسان وتجدّد طاقاتها خدمة لهذا الهدف.

ورغم تواطؤ معظم العاملين في سلك القضاء إلا أن مجموعة متفانية من المحامين وكذا الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والنقابة الوطنية للمحامين الجزائريين قدّموا دعماً قانونياً ومعنوياً لضحايا إرهاب الدولة وجمّعوا كمّيات هائلة من المعلومات والوثائق القانونية التي مكنت للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والرأي العام من التعرف على حقيقة نشاط إرهاب الدولة. وساهم هؤلاء المحامون الشجعان في إيجاد وعي وضغط مستمرين من أجل احترام حقوق الإنسان، وولّدوا حتى لدى المدنيين المتشددون في دعمهم للقمع شعوراً بالقلق، كما أقاموا منابر للتنديد بالانتهاكات.

ورغم أن بعض الأقارب وأصدقاء سابقين لـ«عائلات إرهابية» هجروهن مثلما يهجر الأجدم، إلا أن هناك أمثلة كثيرة عن عائلات سارعت لتقديم الدعم المادي والمعنوي رغم خطر الاعتقال أو الموت. وفي خضم تزايد الانكماش الاجتماعي، لا يزال الكثير من الناس يحرصون على الإيثار والتضامن مع الآخرين رغم وعيهم لما قد يكلفهم هذا الموقف من عواقب وخيمة من لدن العسكر.<sup>٥</sup> وفي المناطق التي تعرّضت للمجازر كشف الناس

<sup>٥</sup> في وصفها لعمل بطولي ورفيق رآته تقول لوزيرة حنون، رئيسة حزب العمال: «في عين النعجة، وهي ضاحية من ضواحي الجزائر، رأيت في أواخر 1995 جثة رجل كانت معروضة تحت الشمس ولم يجرؤ أحد على تغطيتها أو التقاطها رغم أن أقارب الضحية يسكنون الحي. استدعى الأمر أن انهارت أعصاب امرأة فأخذت تصيح: "ماذا حدث لكم؟ هل فقدتم إنسانيتكم؟ لا يحقّ لنا أن نفرط في جثة إنسان، ساعدوني، تعالوا وساعدوني لكي نردّ له منزلته الإنسانية! إنه ليس كلباً!" وعلى إثر ذلك تحرك أشخاص آخرون لمساعدتها ورغم الخطر فإنهم أخذوا جثة هذا الرجل إلى منزله.» راجع:

Louisa Hannoune, *Une Autre Voix pour l'Algérie*, La Découverte, Paris 1996, p. 30.

بشجاعة لمنظمات حقوق الإنسان عن الهوية الحقيقية للمقترفين وقاوم آخرون محاولات التجنيد أو المشاركة في الميليشيات التابعة للجيش.

قامت أحزاب المعارضة السياسية الحقيقية<sup>أ</sup> ببذل مجهودات من أجل بناء جبهة عريضة للاحتجاج وكذا أرضية مشتركة لإخراج البلاد من الرعب، إلا أنها أخفقت إلى حد الآن في تقديم تحدّ متماسك وفعال للنظام. لقد عبّرت بعض هذه الأحزاب عن قلقها إزاء حقوق الإنسان ولكنها عجزت عن إقامة شبكة علاقات مع السكان الأكثر تضرراً من القمع أو عن مساعدتهم،<sup>ب</sup> وخلافاً لتجارب أمريكا اللاتينية فإنها لم تنجح إلى حد الآن في وضع استراتيجية وبرامج متينة لحقوق الإنسان (بالتعاون مع الناجين من الإرهاب ورجال المحاماة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الوطنية منها أو الدولية) للحد من قهر الجيش ولحماية المواطنين من إرهاب الدولة.

وما يدعو إلى قلق أكبر هو أن هذه الأحزاب تفتقر إلى الاطلاع على علم النفس الاجتماعي للخوف والابتكارية التي تستلزمها إعادة تشكيل وتجنيد القوى الاجتماعية التي فككتها ثقافة الإرهاب. وبقي ابتكار استراتيجيات ونشاطات لقهر أو لتخفيض الخوف هو العبء الرئيسية المهملة لتحويل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من انشغال ثلّة من الأبطال فقط إلى هم أغلبية المواطنين.

#### 4. تبيين إرهاب الدولة

نتوجه الآن إلى محاولة الإجابة عن السؤال التالي: لماذا التجأ حكام الجزائر إلى قمع واسع النطاق؟ توجد عدّة أنواع ومستويات من تبيّنات إرهاب الدولة. يميل الأفراد الذين قاسوا من الإرهاب إلى التبيّنات التي تركز على أعمال فردية.<sup>ت</sup> هناك أيضاً مجموعة من التبيّنات التي تعزو القمع إلى وقائع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية (مثلاً «إنهم اعتقلوا كل المصلين والملتحين»، «إنهم قتلوا لكي تُسلب أراضيهم»، «تعرضت القرية لمجزرة لأن سكّانها صوتوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ»)، أو إلى دوافع حكومية مثل الحقد أو

<sup>أ</sup> الح.إ.أ أو بالأحرى بقاياها المبعثرة وجبهة القوة الاشتراكية وحزب العمال وحزب النهضة مثلاً.

<sup>ب</sup> لا توجد خدمات اجتماعية لمساعدة هذه المناطق وتخفيف معاناة البطالة والجوع ومشاكل السكن والصحة. ولم يحاول أحد أن يقدم لها (من خلال أيام دراسية مثلاً) معلومات حول الوضع السياسي الوطني وحول محيطها الاقتصادي والقانوني.

<sup>ت</sup> تت تصريحات مثل «قتلوه لأنهم شكّوا في مساعدته للإرهابيين» أو «أُتهم زورا من طرف حستاده فقتله الجيش» أو «ضايقوا عائلة ذلك المختطف لأنهم يريدون الاستيلاء على منزلها» الخ.

استئصال الإسلام، أو إلى أغراض خبيثة لقوات أجنبية (مثلاً «انتقام فرنسا»). غير أن المرء يسمع غالباً تصريحات بالعجز عن فهم حجم وعمق الشر الذي يرتكبه البشر: «لا أدري لماذا يحدث كل هذا»، و«الله أعلم!»

نستخدم هنا مفهوماً مختلفاً ومحدداً للتبيين ألا وهو التوقع القانوني. <sup>ثت</sup> يكمن هذا النوع من التبيين، الذي يدعى «التبيين العلمي»، في إدراج الواقع الذي يراد تبيينه ضمن قانون تجريبي ما. تبيين إرهاب الدولة بالمفهوم العلمي يعني إظهار إرهاب الدولة في الجزائر كنموذج وجلاء لنظامية تحتية شمولية ما.

سنستعرض أولاً في الجزء 1.4 بعض النظريات التي اقترحت لتبيين التغيرات في انتهاكات حقوق حرمة الإنسان <sup>تت</sup> عبر العالم، ثم نناقش في الجزء 2.4 إمكانية ومدى إدراج مميزات الدولة الجزائرية ضمن هذه النظريات.

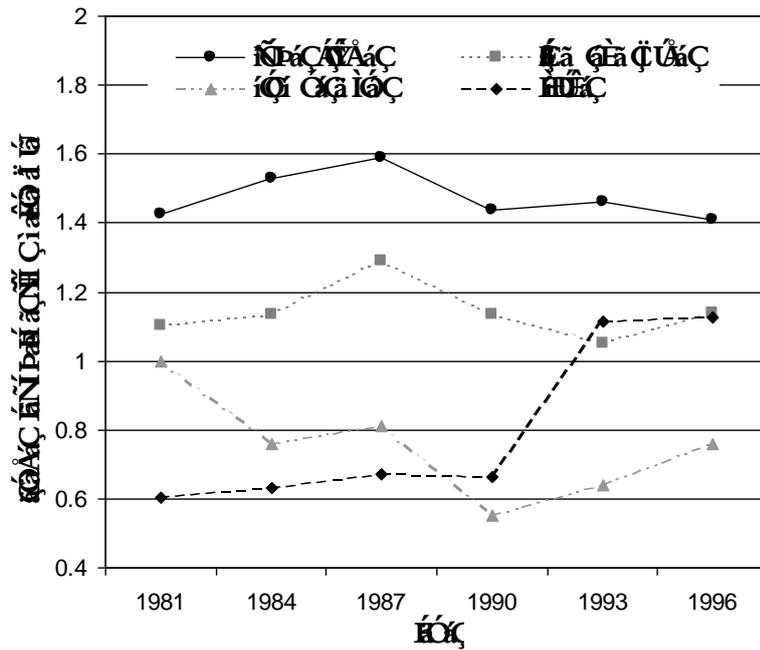
#### 1.4. النظريات التبيينية لإرهاب الدولة

تسهر الحكومات على تأسيس الإدارات لخدمة مواطنيها وعلى بناء المدارس لتعليمهم وعلى تشييد المستشفيات لعلاجهم، كما تنشأ قوات الأمن والجيش لحمايتهم، إلا أنها تلجأ أحياناً إلى سجن مواطنيها وتعذيبهم وإخفاءهم قسرياً وإبادتهم. فمثلاً بين 1989 و1997 ومن ضمن 103 نزاعات مسلحة كانت 6 نزاعات فقط بين دول والبقية كانت حروباً داخلية. <sup>83</sup> يعرض البيان 1 معدّل مستوى احترام حقوق حرمة الإنسان من طرف الحكومات طوال الفترة 1981-1996. وقدّر سينقرانلي (Cingranelli) وريتشرذس (Richards) معدّل مستويات الاحترام مقابل السجن السياسي والتعذيب والإخفاء القسري والإعدامات بدون محاكمة، مستعملين عيّنة مكونة من 79 بلداً. <sup>84</sup> ويتراوح المدى الممكن لاحترام الحكومات لهذه الحقوق ما بين 0 (عدم احترام) و2 (احترام كامل). يظهر البيان 1 أن - بالمعدل - هذه الحقوق غير محترمة بشكل كامل، وأن التعذيب والسجن السياسي هما أسوأ التّعسفات.

ثت يسمى كذلك التبيين الاستنتاجي-الناموسي (Deductive-nomological explanation). وتستلزم نظرية التبيين هذه أن تكون الظاهرة للتبيين استنتاجاً استنتاجياً من ناموس أو نواميس عامة ووافية تجريبياً. ناموس يعني قانون باللاتينية.

تت تشمل خروق هذه الحقوق على السجن السياسي والتعذيب والإخفاء القسري والاعتقالات خارج نطاق القانون والمجازر.

وتتطابق هذه النتائج التجريبية مع تقرير 1997 لمنظمة العفو الدولية الذي يُظهر، على أساس إحصاء شمل 150 دولة، أن 82 دولة تمارس التعذيب (55%) و61 دولة تمارس إعدام المعارضين السياسيين (41%).<sup>85</sup> وخلال العقدین الأخيرین اختطفت الدول ما بين 200 آلاف و300 آلاف شخصاً عبر العالم.<sup>86</sup> واكتشف الباحث رومل (Rummel) في دراساته حول ممارسة الدول للتقتيل المتعمد (المجازر والإبادة الجماعية حسب الانتماء العرقي والديني والسياسي) أن «الأنظمة السياسية قتلت على الأرجح حوالي 170 مليون<sup>cc</sup> من مواطنيها ومن الأجانب خلال هذا القرن، ما يقارب حوالي أربع مرات عدد الذين قتلوا في جميع الحروب الدولية والأهلية والثورات».<sup>87</sup> وبناء على دراسة قام بها قر (Gurr) وهرف (Harff)،<sup>88</sup> قدّرت هَلْنُ فاين (Helen Fein) أن «المجازر التي تمت على أيدي الدول بين 1967 و1986 تسببت في هلاك 2.6 أضعاف عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم من جرّاء الكوارث الطبيعية خلال نفس المدة».<sup>89</sup>



بيان 1 : معدل مستوى احترام الدول لحقوق حرمة الإنسان

cc العدد الحقيقي الذي توصل إليه رومل هو 169198000 قتيلاً. راجع:

R. J. Rummel, *Death by Government*, Transaction Publishers, New Brunswick 1997, pp. 1-27.

إلا أن هناك تفاوتات أساسية بين الدول في درجة الانتهاكات التي تمس السلامة الجسدية للأشخاص. يبرز الجدول 1 الدول العشر الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان حسب دليل الأبزرفر (Observer) لحقوق الإنسان لسنة 1998.<sup>90</sup> بُني دليل الأبزرفر على أساس قياس توظيف التعذيب والإخفاء القسري وكذلك الإعدامات خارج إطار القانون، التي خصّص لها مؤشرات تحمل علامة من أصل 30، وأما التجاوزات الأخرى فإن مؤشراتها تحمل علامة من أصل 10. والمجموع الحاصل لكل بلد يضرب في علامته المتحصل عليها في دليل التنمية البشرية كما تعرّفه وتقيسه الأمم المتحدة. فازت الجزائر بالمرتبة الأولى في قائمة الدول المجرمة، من خلال سجّلها الأسود للانتهاكات التي وصفت في القسم 2 لهذه المقالة، حيث حصلت على أكبر علامة لحاصل الضرب (110.55). ويلي الجزائر على قائمة العار هذه كل من كوريا الشمالية وبورما وإندونيسيا وكولومبيا وسوريا والعراق ويوغوسلافيا والصين (راجع حاصل تلك الدول في آخر الجدول 1). يجب كذلك مقارنة هذه العلامات العالية لانتهاكات حقوق الإنسان مع علامات الدول التي تحترم حقوق الإنسان نسبياً أو كاملاً. فمثلاً سجّلت مصر علامة 62.104، والمغرب 35.092، وفرنسا 17.974، وسويسرا 13.950، والدانمرك 4.635، والسويد 2.808 وكندا 1.920.<sup>91</sup>

يبرز الجدول 2 الدول العشر الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان حسب دليل الأبزرفر (Observer) لحقوق الإنسان لسنة 1999.<sup>92</sup> يختلف هذا الدليل الجديد عن الذي استخدم سابقاً إذ لا يتضمن دليل التنمية البشرية. وهذا الدليل هو مجرد ترتيب بسيط لحدوث الانتهاكات نسبة لكل ساكن. وشمل هذا الإحصاء العالمي 10 أنواع من الانتهاكات المعروفة في آخر جدول 2.

لقد صنّفت الجزائر سنة 1999 من بين الدول الأربع الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان حيث بلغت حدتها لانتهاكات حقوق الإنسان درجة 22.0. ويجدر مقارنة هذا القياس مع سجل بعض الدول لانتهاكات حقوق حرمة الإنسان سنة 1999 كإسرائيل التي تحصلت على 13.5، كما بلغت حدة خرق هذه الحقوق 12 في المغرب، و10 في تونس، و8.5 في أمريكا، و3.5 في بريطانيا، و2.5 في فرنسا، و1.0 في السويد، و0.5 في سويسرا، و0 في الدانمرك.<sup>93</sup>

## جدول 1: الدول العشر الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان لسنة 1998

أبشع الجرائم (الإعدام بلا محاكمة والتعذيب والإخفاء القسري) تحمل علامة من أصل 30. الجرائم الأخرى تحمل علامة من أصل 10. اللفظة الأوائلية د.ت.ب. تشير إلى دليل التنمية البشرية.

الصين	يوغو سلا فيا	العراق	سوريا	كولسو ميا	ليبيا	إندو نسيا	بورما	كوريا الشمالية	الجزائر	نوع الجريمة
10	14	24	8	20	17	19	19	19	30	الإعدام بلا محاكمة
23	16	26	20	15	16	16	20	16	24	التعذيب
1	2	24	14	20	14	19	16	19	24	الإخفاء القسري
9	5	10	10	0	7	10	10	8	0	الحكم بالإعدام
9	7	10	9	5	8	10	10	10	10	رفض حرية التعبير
9	7.5	10	9	4	8	10	10	10	10	رفض الحقوق السياسية
6	7.5	10	9	6	9	10	10	10	10	السجن السياسي
4	5.5	10	4	6	8	10	10	10	5	رفض حرية التحرك
3	3	8	3	8	4	7	10	4	10	رفض حقوق الطفل
9	4	1	4	0	5	10	10	10	8	رفض الحرية الدينية
9	7.5	10	6	4	7	5	10	5	7	رفض المحاكمة العادلة
4	8	10	5	6	7	10	10	10	10	رفض حقوق الأقليات
5	8	2	9	5	8	8	7	4	2	رفض حقوق المرأة
<b>101</b>	<b>95</b>	<b>155</b>	<b>110</b>	<b>99</b>	<b>118</b>	<b>144</b>	<b>152</b>	<b>135</b>	<b>150</b>	المجموع
774	860	531	755	848	801	668	655	765	737	د.ت.ب. × 1000
<b>78.2</b>	<b>81.7</b>	<b>82.3</b>	<b>83.1</b>	<b>83.9</b>	<b>94.5</b>	<b>96.2</b>	<b>99.6</b>	<b>103.3</b>	<b>110.5</b>	مجموع × د.ت.ب.

## جدول 2 : الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان خلال سنة 1999

الدولة	إ ب م	إ ق	ت	م ت إ	س س	م ج	إ ع	ت ح إ	ح ب إ	م ج	مجموع
كونغوج د	3		3		3	3	3	3	3	3	24.0
رواندا	3	3	3	2		2	3	2	3	3	24.0
بوروندي	3	2	3	3		3	3		3	3	23.0
الجزائر	3	2	3		2	3	3		3	3	22.0
سيراليون	3		3	2	1	2	3	2	3	3	22.0
مصر		1	3	2	2	3	3	2	3	2	21.0
كوريا ش.	1	2	3	1	2	3	3	3	3		21.0
السودان	3	3	3	1	2	2	2	1	1	3	21.0
إندونيسيا	3	3	3		3	2	2.5		2	2	20.5
يوغوسلافيا	3	3	2.5	1	1	3	3		1	2	20.5
باكستان	2	1	2.5	3	3		1.5	1	3	2	19.0
الصين			2.5	2	3	2	3	3	3		18.5
ليبيا	2	2	2		2	3	3		2	2	18.0
بورما	2	2	3	2		2	3			2	17.0
العراق	3	2	3		2		3	3	2		17.0
أفغانستان	3		3				3	2	1.5	2	16.5
إيران	1	1	2		2	2	2	2	2	2.5	16.5
اليمن	1	2	2	1	1	2	2	2	2	1.5	16.5
تشاد	3		2	1	2	2	2	2		2	16.0
الكونغوج	3	2	3	2	2		2			2	16.0
أوغندا	2	1	3	1	1		3		2	3	16.0

إ ب م = الإعدام بلا محاكمة \* إ ق = الإخفاء القسري \* ت = التعذيب والمعاملة  
الوحشية \* م ت إ = الموت تحت الاعتقال \* س س = السجن السياسي \* م ج =  
المحاكمة الجائرة \* إ ع = الاعتقال العشوائي (بلا تهمة أو محاكمة) \* ت ح إ = تنفيذ  
حكم الإعدام \* ح ب إ = الحكم بالإعدام \* م ج م = انتهاكات من طرف جماعات  
المعارضة المسلحة.

يعرض الجدول رقم 3 ترتيب الحقوق السياسية والمدنية لعيّنة من الدول لسنة 1999 حسب الإحصاء السنوي لفريدوم هاوس (Freedom House).<sup>94</sup> صنفت هذه الدول حسب رتبة ديمقراطية تتراوح ما بين الأقل ديمقراطية في أول الجدول (كوريا الشمالية) والأكثر ديمقراطية في آخر الجدول (الدانمرك)، وتبدو الجزائر من بين الدول الثمانية الأقل ديمقراطيةً في العالم. تراقب فريدوم هاوس تطور وانحطاط الحقوق المدنية والسياسية في العالم من خلال سلم مقياس يمتد ما بين 1 (الأقصى حرية) و 7 (الأقل حرية). يبرز العمود الثاني والثالث للجدول قيمة مؤشرات الحقوق السياسية والمدنية، في حين أن العمود الأخير يُجَدِّوُلُ الرتب التي تقيس درجة حرية الصحافة.

جدول 3: نتائج تحقيق فريدوم هاوس عن الحريات لسنة 1999

الدولة	الديمقراطية	الحقوق السياسية	الحقوق المدنية	حرية الإعلام
كوريا ش.	148	7	7	100
العراق	147	7	7	98
ليبيا	142	7	7	90
أفغانستان	141	7	7	90
سيراليون	137	3	5	85
السودان	137	7	7	85
يوغوسلافيا	136	5	5	81
الجزائر	134	6	5	83
بوروندي	134	6	6	83
الكونغو ج د	129	6	5	77
الصين	125	7	6	80
روندا	119	7	6	72
مصر	110	6	5	69
إندونيسيا	101	4	4	49
باكستان	98	7	5	64
السويد	5	1	1	11
الدانمرك	1	1	1	9

ودفعت التفاوتات بين الدول في درجات انتهاكاتها لحقوق حرمة الإنسان إلى إجراء بحوث عديدة منذ منتصف السبعينات تهدف إلى شرح هذه الظاهرة.<sup>95</sup> سنركز هنا على بعض التبيينات التي تلجأ إلى النظريات البنيوية، وعلى نظرية النزاع على السلطة لرومل (Rummel) فقط، ولا نتعرض للفرضيات التبيينية التي تستند إلى الثقافة السياسية.

#### 1.1.4. النظريات البنيوية

يُقال أن أزمات الإدماج في الدول الحديثة تُشكل إحدى الأوضاع البنيوية السياسية التي تزيد من ميول الأنظمة إلى انتهاك حقوق حرمة الإنسان. ودليل هذا الطرح هو أن الدول في النمو تترث إدارات ذات طابع إرثي وتبني تفتقد إلى «الاستقلالية والتكيفية والتركيبة المتقدمة والتماسك» مما يعجزها عن تطوير مؤسسات اجتماعية وسياسية تتماشى ووتيرة النمو الاقتصادي وما ينجر عنه من التعبئة الاجتماعية والوعي والمشاركة السياسية.<sup>96</sup> وبالتالي فإن الفشل في إدماج هذا «التفجر المشركي» مؤسساتياً ينتهي إلى هدم استقرار الأنظمة التي تلجأ حينئذ إلى الانقلابات العسكرية والقمع من أجل إبقاء الوضع الراهن.

غير أن جنكينس (Jenkins) وكبوسوفا (Kposova) لم يجدا أي دليل إحصائي لربط فرضية أزمة الإدماج بالميل إلى الانقلابات العسكرية.<sup>97</sup> ويلاحظ جنكينس وكبوسوفا أيضاً أن هذا التبيين «يردّد خطاب صانعي الانقلابات الذين يضعون اللوم على الجماهير الهائجة والسياسيين الفاسدين»<sup>98</sup> بينما يؤكد سلوكا (Sluka) أن هذا النوع من النظريات «يميل إلى إعزاز الإرهاب إلى الذين يقاومون هيمنة النخب الحاكمة».<sup>99</sup>

هناك تبيين آخر للتفاوتات بين الدول في درجاتها القمعية يسمى بنظرية المركزية العسكرية التي تؤكد أن إرهاب الدول هو أكثر شيوعاً لدى الأنظمة العسكرية.<sup>100</sup> ويقال عن نظام ما أن جيشه مركزي سياسي إذا كان هذا الجيش يحصل على حصة كبيرة من موارد الدولة وله هوية مؤسسية قوية وميول للتحكم الداخلي تجعله أقوى مؤسسة ذات تماسكية تنظيمية وموارد تفوق تماسكية وثروات الحكومة المدنية نفسها. ورغم أن العساكر الذين يأخذون الحكم بالقوة يتذرعون بذريعة انتهاك القادة الشرعيين للدستور، إلا أن الحكم العسكري هو الذي يعتمد على القوة والقهر.

كشفت وبقوة عدة دراسات إحصائية عن الأسباب البنيوية للانقلابات العسكرية في الدول النامية أنه كلما ازداد حجم وتماسك<sup>101</sup> وموارد الجيوش (كنسبة مئوية من موارد الدولة وبالنسبة للاقتصاد الوطني) زاد احتمال التدخل العسكري.<sup>101</sup> وفيما يخص العلاقة بين الموارد العسكرية وإرهاب الدولة، اكتشف دافنپورت (Davenport) أن مستويات عالية من النفقات العسكرية، نسبة إلى المصروف الوطني، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتزايد المضايقات السياسية.<sup>102</sup> أما التحليل الإحصائي لبلانطون (Blanton) فقد خلّص إلى أن واردات سلاح الدول النامية مرتبطة بانتهاكات حقوق سلامة الإنسان.<sup>103</sup> وتفسير بلانطون لهذه النتيجة الإحصائية هو أن «اقتناء الأسلحة يبدو أنه يساهم في القمع بتمكين الأفعال السياسية العنيفة. ولهذا الغرض قد تلعب الأسلحة دوراً وسائلياً مباشراً في انتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها تساهم في ذلك بطريقة غير مباشرة إذ أنها تُقوي الجيش وتُجج ذهنية الأمن القومي التي تؤدي بدورها إلى قمع حقوق الإنسان.»<sup>104</sup>

هناك تفاسير مكتملة لهذا الاكتشاف الإحصائي تُركز على الدور الذي تلعبه السببية الدُولية. إن نظام إرهاب الدولة لا ينشط محلياً فحسب، بل ينشط دُولياً أيضاً، فكما يقول ستول (Stohl) «تشارك الدول الأجنبية مع التيارات الدّاخلية والسياسيين لإيجاد - وحتى إثارة - مناخ مناسب للقمع و/أو إرهاب الدولة.»<sup>105</sup> من المعروف أن صناعة الأسلحة هي أكبر صناعة في العالم<sup>106</sup>؛ والحكومات الغربية نشطة في تصديرها - بما في ذلك العتاد الحربي، وتكنولوجية التحكم السياسي إضافةً إلى التدريب على استعمالها - للدكتاتوريات العميلة لها وللدول التسلّطية خاصة لدى العالم الثالث.

خ ح بالنسبة لتماسك المنظمة العسكرية هناك فرضيتان متناقضتان. قال فاينر (Finer) أن سلسلة مرمزة للقيادة وانضباط عسكري واتصالات واسعة وجسّ الترابط تجعل من الضباط العسكريين فوجاً متماسكاً وقادراً على القيام بانقلابات ناجحة. (راجع (S. E. Finer, *The Man on Horseback*, Westview Press, Boulder 1988) ولكن نوردينغر (Nordlinger) وهانتيغتون (Huntington) جادلا أن ضعف الحزبية والتنافس العِصْبوي لجيوش دول العالم الثالث هي التي تَسْتَجِثُهُم على الانقلابات العسكرية. راجع (E. A. Nordlinger, *Soldiers in Politics*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs NJ 1976)

دد على سبيل المثال قدرت قيمة تحويلات الأسلحة وتكنولوجية أسلحة الدمار الشامل وكذلك المنتجات والخدمات المتعلقة بما للدول النامية خلال الفترة 1980-1990 بـ1000 بليون دولار. ومعظم هذه التحويلات ذهبت إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالنفقات العسكرية والحروب في الدول النامية تتزايد بشكل مخيف من جراء تجارة للأسلحة التي بلغت قيمتها 45 مليار دولار سنوياً (تُستثنى من هذا المبلغ مليارات الدولارات التي تنفق في عتاد الهندسة العسكرية والمواد المدنية للاستهلاك من طرف القوات العسكرية ومشاريع البناء العسكري وبنفقات الخبراء والفنيين العسكريين). راجع: J. McCain, 'Controlling Arms Sales to the Third World', *The Washington Quarterly*, Vol. 14, No 2 (1991) pp 79 - 89.

يرى بُزوال (Boswell) وديكسن (Dixon) أن التبعية العسكرية، التي تحتوي حسب رأيهما على التغلغل العسكري الخارجي (استيراد الأسلحة والذخيرة والمساعدة على التدريب العسكري)، تُفاقم الميول القمعي للدول.<sup>106</sup> ويلاحظ الباحثان أن:

التبعية العسكرية تضع قيوداً بنوية على الدولة تجبرها على التصرف كحليف أو عميل عسكري لمؤنّها أو ترغمها على الإضرار بمصالحها الخاصة أو بمصالح شعبها. ليست البلدان الديمقراطية بمُستثناة من هذه القيود إذ أنّها تتعرض هي أيضاً للضغوط "الدبلوماسية" التي تحملها على التصرف في مصلحة مؤنّيها. [...] وبقدر ما يحصل العسكر على موارده من مؤنّين أجنبى يكون للقادة العسكريين التزامات مزدوجة، وتزداد استقلاليتهم عن الحكومة المحلية. وترتبط قدرة دولة ما في التحكّم في جيشها بقدرة تحكّم الحكومة المدنية في كميّة ونوعيّة الأسلحة لأن ذلك يحدّد قوة ونفوذ الجيش. وبالتالي فإنّه من المتوقع أن يزداد قمع النظام مع ازدياد التبعية العسكرية [على الخارج] وذلك من خلال ازدياد استقلالية الاوليغارشيات العسكرية [من الحكومة المدنية] مما يُمكنّها من قمع القوى والحقوق الديمقراطية والمدنية التي تهدد وضعها.<sup>107</sup>

وهناك تفاسير أخرى للتغيّرات في درجات الانتهاكات الدّولية لحقوق حرمة الإنسان التي تركز على البنيات الاقتصادية. فمثلاً ينص تبين التبعية الاقتصادية على أن الدول النامية الأكثر تبعية اقتصادياً للدول الرأسمالية المتقدمة تميل إلى التميّز عن غيرها بأسوأ السجّلات في ميدان حقوق الإنسان.<sup>108</sup> وخلصت عدة دراسات أخرى إلى أن التبعية الاقتصادية (كما تقاس من خلال تبعية التصدير<sup>109</sup> وتبعية الديون<sup>110</sup> والمعونة الأجنبية) لها تأثير متزايد ومباشر على احتمال وقوع الانقلابات العسكرية.<sup>109</sup>

وثبت كذلك أن تغيّرات الأسعار المحددة دُولياً لصادرات الموارد الأولية لها تأثير على حدوث الانقلابات في البلدان الفقيرة التي تعتمد بشكل مفرط على تصدير بعض الموارد الأساسية. من المعروف أن الواردات ذو السعر المتقلب تؤدي إلى تشويه النمو الاقتصادي وتخريب الاستقرار المحلي. وحسب نتائج دراسات روس (Ross) الإحصائية فإن التبعية على تصدير النفط والمعادن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكم التسلطي، وبالنفقات العسكرية الباهظة، وباحتمال وقوع حروب أهلية، وبالفساد.<sup>110</sup> كما استخلصت أيضاً دراسات روس أن صادرات النفط والمعادن لا تحفّق في تخفيف الفقر فحسب، بل تساهم في

نذ تبعية التصدير لبلد ما تقاس كمياً من خلال النسبة المئوية للتجارة مع الدولة المستعمرة سابقاً وصادرات المواد الأولية (مثل البترول والغاز) كنسبة مئوية من مجموع الصادرات وكذلك الصادرات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

رد نستطيع قياس تبعية الديون من خلال نسبة المديونية الخارجية لإجمالي الناتج المحلي ومن نسبة ثقل خدمات المديونية أو دفع الديون لعائدات الصادرات.

انتشاره وتفاقمه، إذ تشير الإحصائيات إلى أن هذه الصادرات مرتبطة بأنظمة صحية متدهورة، وبمعدلات عالية للوفيات الطفولية، وبتأثر بليغ بالصدمات الاقتصادية. وبالنسبة لتبعية الديون أظهرت دراسة<sup>111</sup> قام بها سميث (Smith) ارتباطاً وثيقاً بين الاستدانة والتنازع حيث:

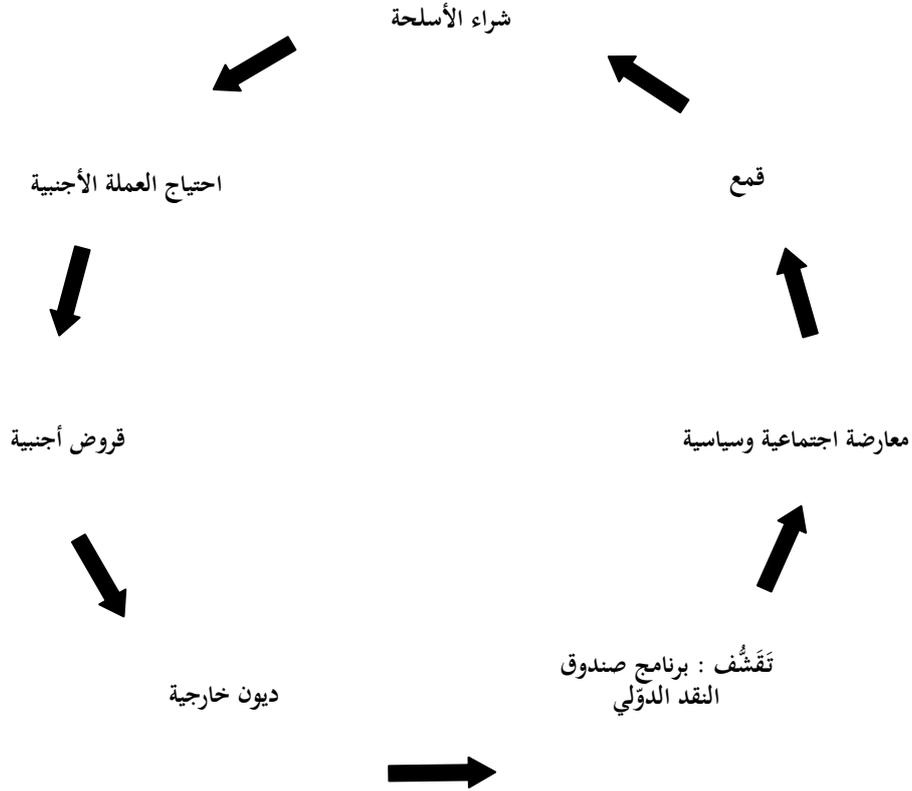
- من بين الـ 25 دولة الأكثر مديونية من دول العالم الثالث (بمقياس مجموع المديونية الخارجية ونسبة خدمة الديون) 22 منها بلدان تشهد نزاعات، أي ما يمثل 90%؛
- من بين الـ 25 دولة الأكثر مديونية من دول العالم الثالث (بمقياس المديونية الخارجية الإجمالية) 10 منها تمرّقها الحروب و12 منها حروب دامية؛
- من بين الـ 25 دولة الأكثر مديونية من دول العالم الثالث (بمقياس خدمة الديون) 9 منها تمرّقها الحروب و13 منها هي على شكل حروب دامية؛
- من بين 65 دولة من دول العالم الثالث التي تشهد نزاعات 51 منها تُعزُّ تحت ثقل المديونية (أي 80% تقريباً)، وتخضع 50 منها لبرنامج صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد وأما الدول المتبقية فهي مدانة إلى درجة كبيرة؛
- من بين 32 دولة من دول العالم الثالث التي تمرّقها الحروب 20 دولة منها تن تحت عبء مديونية ضخمة (تقريباً 60%)؛
- من بين 33 دولة عنيفة من دول العالم الثالث 31 منها تن تحت عبء مديونية ضخمة (تقريباً 90%).

أظهرت دراسة إحصائية قام بها جنكينس وكبوسوفا عن الأسباب البنيوية للانقلابات العسكرية بأن توغل الرأسمال الأجنبي (تبعية المديونية) مترابط ارتباطاً وثيقاً باحتمال وقوع انقلابات عسكرية.<sup>112</sup>

إن برامج «إعادة هيكلة الاقتصاد» التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدول العالم الثالث المستدينة أصبحت اليوم إحدى مسببات إرهاب الدولة. فتفرض هذه البرامج الإجرامية التقليل من النفقات الاجتماعية (التربية، الصحة، دعم المواد الغذائية الأساسية، الخ)، وخصوصية أو غلق الشركات العمومية والخدمات، وتحرير التجارة وخصّة الترخيص بالاستيراد، وهيكلية السياسة الاقتصادية بطريقة تسهّل الاستثمارات

الأجنبية (إصدار قوانين جديدة بشأن الضرائب وترحيل الأرباح وكبح النقابات العمالية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية). ومن جهة أخرى فإن استيراد الأسلحة والنفقات العسكرية والأمنية لا تخضع بتاتاً لـ«إعادة الهيكلة» (رغم أن النفقات العسكرية تمثل ثلث مجموع خدمة الديون أو أكثر لدى عدة دول نامية<sup>113</sup>) لأنها تستعمل لسحق الاحتجاجات الشعبية وللحفاظ على «انضباط» العمال لمصلحة الرأسمال الأجنبي والنخب المحلية العميلة له أو المتواطئة معه.

### بيان 2 : دورة الفقر-القمع-العسكرة



وبعبارة أخرى فإن العلاقة بين التبعية الاقتصادية الخارجية وإرهاب الدولة تشير إلى أن القمع العسكري لا يهدف إلى تدمير المعارضة السياسية والاجتماعية والحركة العمالية فحسب، بل يوظف أيضاً للقبولبة الاقتصاد والمجتمع قسرياً إلى نظام رأسمالي فاحش

تُسْتَقْطَب فيه طبقات المجتمع وتُعرقل إعادة توزيع الثروات وتُحذف فيه حقوق المشاركة والمواطنة. كما يُعَجَّل القمع العسكري عملية جرّ وإدخال الاقتصاد الوطني في النظام الرأسمالي العالمي. يظهر البيان 2 كيف أن تبيّة المديونية والقمع والعسكرة يغذّي بعضها بعضاً.

#### 2.1.4. نظرية النزاع على السلطة

في كتابه الموت على أيدي الحكومة درس رومل (Rummel) القتل المتعمّد وسابق التصميم الذي تقوم به الدول من خلال الإبادة الجماعية حسب الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي، والمجازر والرعب، أي ما يسميه بالديموسايد (democide) بمعنى «إبادة الشعب». ويُسْتَشْتَى من مفهوم إبادة الشعب (ديموسايد) قتل المسلحين أو الذين يُقتلون نتيجة عمليات عسكرية أو من جزاء إعدامات قضائية.

قدّر رومل أنه «في المجموع وخلال الثمانين سنة الأولى من هذا القرن قُتِلَ رمياً بالرصاص، بالضرب، بالتعذيب، بالطعن، بالحرق، بالتجويع، بالتجميد بالبرد، بالسحق، بالتشغيل القسري، بالدفن الحي، بالتغريق، بالتعليق، بالقصف أو بأسلوب آخر من أساليب القتل العديدة 170 مليوناً من الرجال والنساء والأطفال على أيدي حكومات أمات مواطنيها ومهاجريها العزل». <sup>114</sup> وما هذا إلا تقدير حذر جداً، لأن الحكومات على العموم تطمس أو تخفي المعلومات التي تتعلّق بالفظائع التي تقتربها. ويقدر رومل بأنه «قد يبلغ عدد الموتى 360 مليون شخص، وهذا عدد المعقول جداً». <sup>115</sup>

ويرى رومل بأن السلطة هي العامل المتسبّب في هذه الحصيلة من الموتى، وكما يقول «وكأنما جنسنا البشري فتك به طاعون أسود عصري. وفعلاً فُتِكَ بهذا الجنس ولكن بطاعون سلطوي بدلا من الجراثيم». <sup>116</sup> ووجد كذلك رومل أن مؤشرات الاختلاف الاجتماعي (مثلا العرق، العرقية، الدين أو اللغة) والدلائل الاجتماعية-الاقتصادية أو الثقافية أو الجغرافية ليست مناسبة لتبيين إبادة الشعوب، كما استخلص أن سلطة الأنظمة (كما تُقدّر وفق سلّم قياس للسلطة يمتد من السلطة الأكثر ديموقراطية إلى السلطة الأكثر كلياوية) هي المتغيّر الملائم لتبيين ظاهرة الإبادة الجماعية. فيلاحظ رومل بأنه «كلما زادت السلطة التعسفية لنظام ما بشكل كبير، أي عند الانتقال من نظام ديموقراطي إلى نظام تسلّطي ثم إلى نظام كلياوي على سلّم قياس السلطة، ازداد حجم التقتيل بأضعاف هائلة». <sup>117</sup> وبعبارة أخرى «بوفّر مدى التحكّم المطلق لنظام ما في الجماعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومدى الحكم التعسفي لنخبته،

التبيين الوافي لحجم وشدة التقتيل والإبادة الجماعية.»<sup>118</sup> وبالتعاكس، «كلما كانت سلطة الحكومات مقيدة والسلطة موزعة ومراقبة ومتوازنة، قلت اعتداءاتها على الآخرين وخفت اقترافها لإبادة الشعب.»<sup>119</sup> يعرض جدول 4 نتائج رومل.

ولتفسير هذه النتائج يلجأ رومل إلى المقارنة بين العمليات السلطوية في الأنظمة الكليانية والعمليات السلطوية في الأنظمة الديمقراطية، فيقول عن الأولى:

بدلاً من أن تكون أداة لفضّ اختلافات الرأي، تسعى الأنظمة الكليانية إلى فرض إيديولوجيا معينة أو دين أو حل معين لمشاكل اجتماعية على الشعب، متجاهلة تماماً رأي المعارضة. ومن ثم تحاول هذه الأنظمة أن تتحكم في كل جوانب المجتمع، وأن تتعامل مع النزاعات بالقوة والقهر والخوف، أي بتوظيف السلطة. وإضافة إلى ذلك فمثل هذه السلطة تولد الذهان الهدياني السياسي لدى الطاغية أو لدى الطغمة الحاكمة. ويكمن موضوع هذا الذهان أو الخوف في الاعتقاد بأن هناك من يتأمر للاستيلاء على الحكم ولإعدام من يمارسونه. وأخيراً لا توجد في الأنظمة الكليانية إلا منظمة قسرية واحدة، أي هرم تراتبي وحيد للسلطة، خلافاً للأنظمة الديمقراطية حيث توظف عدة أهرام توازن بعضها البعض. هذا الوضع يؤدي إلى تحوّل كل المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى مجاهمة بين النظام وخصومه، بين المتسلطين والمستضعفين. فهكذا نجد أنه كلما نقص الطبع الديمقراطي لنظام ما، تفاقم افتقاد سلطته المركزية إلى التقييد والتوازن وازداد ميله إلى إبادة الشعب. تصبح حينها إبادة الشعب وسيلة للحكم كما هو الحال في تصفية المشتبه فيهم بالمعارضة أو تطهير البلد من عرق أجنبي أو إعادة بناء المجتمع.<sup>120</sup>

وفيما يخص العمليات السلطوية في الأنظمة الديمقراطية يقول رومل:

يمكن فضّ النزاعات الاجتماعية في الأنظمة الديمقراطية من خلال التصويت والمفاوضات والتنازلات المتبادلة والوساطة. إن نجاح هذه الإجراءات يرجع ويستند إلى القيود التي تضعها الانتخابات التنافسية على صانعي القرار وإلى الضغوط المتعارضة النابعة من التعددية الطبيعية للمجتمعات الديمقراطية، بالإضافة إلى وجود ثقافة وأنماط ديمقراطية تركز على النقاش العقلاني والتسامح ومفاوضة الاختلافات والمصالحة وفضّ النزاعات. فضلاً عن ذلك فإن القادة الديمقراطيين يعتبرون الآخرين - وحتى الخصوم السياسيين منهم - أمثالهم أخلاقياً [أي لا يكفروهم ولا يقصونهم عقائدياً أو أخلاقياً] ومساويهم في رفض العنف وتفضيل مفاوضة الاختلافات سلمياً.<sup>121</sup>

يرى رومل أن أحسن الضمانات ضد إبادة الشعوب تتمثل في الانفتاح الديمقراطي وحرية التنافس السياسي وإمكان محاسبة القادة من طرف شعوبهم، إضافة إلى تحديد حجم الحكومة وسلطتها.

جدول 4 : إبادة الشعوب والسلطة

نظام	سلطة النظام	مقتولين (آلاف) أ			نسبة (%) ب	
		مجموع	وطني	أجنبي	إجمالية	سنوية
ديموقراطي	الأدنى	2028	159	1858	0.04	0.01
تسلطي	متوسطة	28676	26092	2584	1.06	0.21
كثياني	كبيرة	137977	103194	34783	4.15	0.40
شيوعي	الأقصى	110286	101929	8357	5.35	0.52
آخرت		518	464	54		
العالم		169198	129908	39278	7.28	0.083

\* أ: إحصائيات إبادة الشعوب هذه تشمل المدة بين 1900 و 1987. \* ب: النسبة "الإجمالية" هي معدل عدد ضحايا الإبادة من طرف نظام ما في المدة 1900-1987 إلى عدد السكان في منتصف هذه المدة. النسبة "السنوية" تعني هذا المعدل خلال السنة الواحدة. \* ث: هذا يشير إلى الجماعات التي لا تخضع لهذا التصنيف، كجماعات الإرهاب الدولي والعصابات المحلية. \* ث: النسبة العالمية محسوبة على أساس عدد السكان لسنة 1944.

## 2.4. جذور إرهاب الدولة الجزائرية

نناقش في ما يلي وباختصار بعض البنيات السياسية والاقتصادية للنظام الجزائري التي يمكن وصفها بتبنيات لإرهاب الدولة الجزائرية وذلك بمقتضى إمكانية إدراجها ضمن النظريات التبينية للانقلابات العسكرية ولإرهاب الدول التي سردناها آنفا.

### 1.2.4. المركزية العسكرية

من الملفت للنظر أن الوضع البنوي الأول الذي يزيد من ميل النظام الجزائري إلى انتهاك حقوق حرمة الإنسان واقتراف الانقلابات هو المركزية السياسية للجيش. فقد تمحورت العملية السياسية لما بعد الاستعمار في الجزائر أساساً حول حزب سياسي أنكر دائماً أنه حزب، ألا وهو الجيش. بينما تشبه العملية السياسية في كثير من الدول الإفريقية بندوقاً ينوس بين الفوضوية المدنية والاستبداد العسكري، فإن أحسن وصف لها في الجزائر هو بندوق يتأرجح بين التدخل العسكري والمراقبة العسكرية. فحدثت على سبيل المثال أربعة

انقلابات عسكرية (في سبتمبر 1962، ويونيو 1965، ويناير 1992 وسبتمبر 1998) ومحاولتان للانقلاب (في ديسمبر 1967 وسبتمبر 1997)، كما اغتيل رئيس مدني على أيدي المخابرات العسكرية (م.إ.أ.) في يونيو 1992.<sup>122</sup>

وكلما خرجت العملية السياسية من هذه التدخلات المباشرة الدورية، وقعت بعد ذلك فوراً تحت الهيمنة العسكرية. من أصل 34 سنة و6 أشهر من الاستقلال، من يوليو 1962 إلى ديسمبر 1998، عاشت البلاد 31 عاماً تحت الحكم العسكري (13 سنة تحت سلطة العقيد بومدين، 13 سنة تحت سلطة العقيد الشاذلي و5 سنوات تحت سلطة الجنرال زروال) و3 سنوات و6 أشهر فقط من الحكم المدني (3 سنوات تحت حكم بن بلة و6 أشهر تحت حكم بوضياف).<sup>123</sup> ثم إن جميع الرؤساء المدنيين بما فيهم بوتفليقة تم تنصيبهم من طرف المؤسسة العسكرية.

وفي العهد الاشتراكي شكّلت الدولة والجيش وحزب جبهة التحرير الوطني وحدة لا تتجزأ. وكان الجيش يراقب كل النشاطات السياسية من خلال ممثليه داخل كل المؤسسات السياسية النخبوية إذ كان كليي الوجود داخل مجلس الثورة الأسبق ومجلس الوزراء وقيادة جبهة التحرير الوطني. كما كان يراقب كل النشاطات السياسية من خلال وكالة إرهابية كانت تسمى بالمخابرات العسكرية (التي لعبت دور الشرطة السياسية) والدرك الوطني<sup>124</sup> وهو قوة تتمتع بسلطات مدنية وقضائية وعسكرية هدفها مراقبة الولايات. وهيمن الجيش كذلك على حكم الولايات (حيث تصرف قادة المناطق العسكرية كحكام إقليميين ذوي نفوذ يتعدى نفوذ الولاية أنفسهم) وحتى الدوائر والبلديات لم تسلم من تدخّل الهيئات العسكرية في شؤونها الداخلية. وامتد كذلك تسلط العسكر إلى مواقع رئيسية داخل المؤسسات الاقتصادية والإعلام عبر ضباط في زي مدني.

لم يتمكّن الفاصل الديمقراطي لفترة 1989-1991 من التقليل المعترف للهيمنة العسكرية على الحياة السياسية والاقتصادية الجزائرية. ويعتبر انقلاب يناير 1992، لحظة ردة البندول، وعودة الهيمنة العسكرية بانتقام. ومنذ ذلك الحين تعكس تشكيلة جميع الحكومات المتتالية الخط السياسي للجيش، الذي تُعَيّن فئاته المختلفة مَحْمِيَّها كوزراء.<sup>124</sup> وتتفاوض كذلك عُصَب المؤسسة العسكرية على نِسَب تعيينات عملائها داخل الإدارة الجهوية (ولاية) والسلك الدبلوماسي.<sup>125</sup> وفي الثكنة الكبيرة التي آلت إليها الجزائر اليوم،

نذ الدرك هي مؤسسة موروثية عن فرنسا الدولة المستعمرة سابقاً. وصف نابوليون الأول (Napoleon I) هذه المؤسسة سنة 1806 بما يلي: «هي الطريقة الأكثر نجوع للحفاظ على أمن البلاد. إنها تمثل مؤسسة نصف مدنية ونصف عسكرية للمراقبة وهي تنتشر في جميع ربوع الوطن وترسل تقارير ذات نوعية عالية.»

تملك كذلك فئات من الجيش مجموعات خاصة من الأذنان كأحزاب سياسية<sup>س</sup> ومرترقة شبه سياسيين<sup>ش</sup> ووسائل إعلامية<sup>ص</sup> ص 126.

كما أن ضباط الجيش اليوم بسطوا نفوذهم على الاقتصاد الوطني أكثر مما كانوا عليه في العهد الاشتراكي إذ يستغلون وضعهم كمحتكرين السلطة للاستفادة من تحرير وخصوصية الاقتصاد. وقامت الحركة الجزائرية لضباط الأحرار، وهي حركة تنشط في أوروبا وتضم ضباط منشقين يعارضون قمع الشعب وفساد المؤسسة العسكرية، باتهام عدد كبير من الضباط وشركات متعدّدة الجنسيات<sup>ض</sup> بالفساد.

فعلى سبيل المثال قيل أن اللواء محمد بتشين يتلقى «مدخولاً منتظماً من شركات البترول الأمريكية أنادركو (Anadarko) وأركو (Arco)»<sup>127</sup> ويتلقى اللواء العربي بلخير «راتباً شهرياً ضخماً» من شركة إيطالية لصنع أنابيب الغاز والتي ساعدها على عقد صفقة على حساب شركة جزائرية.<sup>128</sup> ويتلقى اللواء محمد العماري، قائد أركان الجيش، «عمولات من شركات أدوية فرنسية تعمل بالجزائر»<sup>129</sup> وأما اللواء محمد مدين، قائد مديرية الاستخبارات والأمن، فهو «المساهم الرئيسي في شركة جنوب إفريقية للتنقيب عن الذهب والماس في الهوقار، وحصل كذلك على مدخول معتبر من عدة شركات متعدّدة الجنسيات للتنقيب عن البترول»<sup>130</sup> أما ابنه الأكبر فهو عضو في «مجلس إدارة دايو (Daewoo) في الجزائر»<sup>131</sup> أما اللواء سماعين العماري، قائد التحسس المضاد (مديرية الاستخبارات الخارجية - م.إ.خ) طط، فيتلقى «عمولات واسعة على عقود التزويد بالأسلحة من الفرنسيين»<sup>132</sup> واللواء محمد تواتي يتلقى «عمولات من المشاريع الاستثمارية الكبرى والشركات المشتركة للتنقيب عن البترول، التي توفر لها شركاته الخاصة للأمن خدمات أمنية مقابل نسبة مغوية على كل بئر نبط يقوم بحمايته»<sup>133</sup> ويتلقى اللواء محمد حرطاني

<sup>س</sup> من الأحزاب العميلة للجيش والتي لا مجال للشك في انتمائها العصبوي هناك حركة مجتمع السلم والنهضة والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية والتحالف الوطني الجمهوري والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني.

<sup>ش</sup> فمثلاً المنظمات شبه السياسية العميلة للجيش والتي لا مجال للشك في انتمائها العصبوي تضم الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمنظمة الوطنية للمجاهدين واتحاد الأطباء الجزائريين والتجمع الجزائري للنساء الديموقراطيات.

صص أمثلة تتعلق بجرائد الأخبار التي يتحكم فيها أو يملكها العسكر: التلفزة، المجاهد (El Mondjabid)، الشعب، الوطن (El Watan)، ليبارتي (Liberté)، لوماتان (Le Matin)، الخبر (El Khabar)، لوكوتيديان دُران (Le Quotidien d'Oran)، لوطانتيك (L'Authentique)، دُما لاجري (Demain l'Algérie) والأصيل.

ضض تنقرب الشركات المتعدّدة الجنسيات من الجنرالات ذوي النفوذ الواسع للحصول على عقود ولحماية مصالحها في الجزائر مقابل قسط من الدّخل.

طط بالفرنسية تسمى Direction du Renseignement Extérieur.

«عمولات تجارية كبيرة من شركة سيمنس (Siemens) وشركات أخرى لمواد البناء.»<sup>134</sup> وتلقى اللواء بن عباس غزّيل رشّاي معتبرة أثناء «شراء عتاد للدرك الوطني خاصة من شركة بريطة (Beretta).»<sup>135</sup>

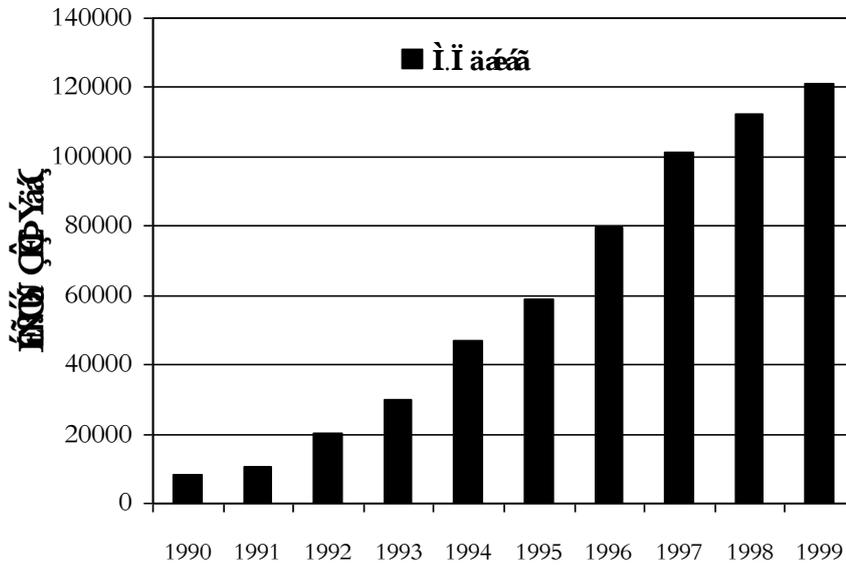
أما المركزية العسكرية من حيث حجم الجيش فإننا نراها من خلال الجدول 5 الذي يقدم تفاصيل حول قوته البشرية. وكما يدل عليه الجدول فتبلغ القوة البشرية العسكرية النشطة جندياً واحداً لكل 124 ساكن، أو عضواً واحداً من القوات المسلحة لكل 39 مواطن إذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الأدنى للمليشيات (0.5 مليون) التي تديرها المؤسسة العسكرية.<sup>136</sup> وتنفوق هذه الأرقام بكثير أرقام معظم الدول النامية وجميع الدول المتطورة. ويجدر أيضاً مقارنة هذه الأرقام مع دلائل القوى البشرية الأخرى للجزائر: طبيب واحد لكل 1200 ساكن، ومدرس لكل 180 ساكن، وأستاذ جامعي لكل 2200 ساكن وإمام مسجد واحد لكل 4200 ساكن.<sup>137</sup>

جدول 5 : القوة البشرية العسكرية النشطة للجزائر

	120000	القوات البرية
	60000	القوات المضادة للإرهاب
	19000	القوات البحرية والجوية
	35000	الدرك الوطني
	1000	الحرس الجمهوري
	235000	
1381000000	139500000	المليشيات
1235000	735000	مجموع

أما مركزية الجيش بقياس الموارد العسكرية فنلاحظها من البيان 3 الذي يظهر تطوّر النفقات العسكرية في السنوات العشر الأخيرة، وقد أخذت المعطيات المتعلقة بالنفقات العسكرية من المعهد الدولي للبحوث عن السلم بستوكهولم.<sup>140</sup> وتحتوي هذه النفقات على سبيل المثال على اقتناء طائرات مخصصة لعمليات الحرب المضادة للثورة من فرنسا (60 طائرة عمودية من نوع إيكوراي (Ecureuil) مجهزة بعتاد الرؤية الليلية) ومن جنوب إفريقيا (أسلحة من صنف أ بما فيها حوامات روفالك (Rooivalk) وطائرات تجسس بلا رُتان

توجه بإشارات لاسلكية<sup>ظ</sup> بقيمة 83.3 مليون رندا) و«أسلحة محاربة الإرهاب» وتجهيزات وعربات من بريطانيا وإيطاليا وألمانيا وشركات الأسلحة الحربية الأمريكية.<sup>141</sup> وتحتوي النفقات كذلك على اقتناء عتاد التعذيب من الولايات المتحدة وفرنسا، و79510 كيلوغرام من مادة تري-إثنولامين (tri-ethanolamin) المستعملة في صناعة الغازات السامة من فرنسا.<sup>142</sup>

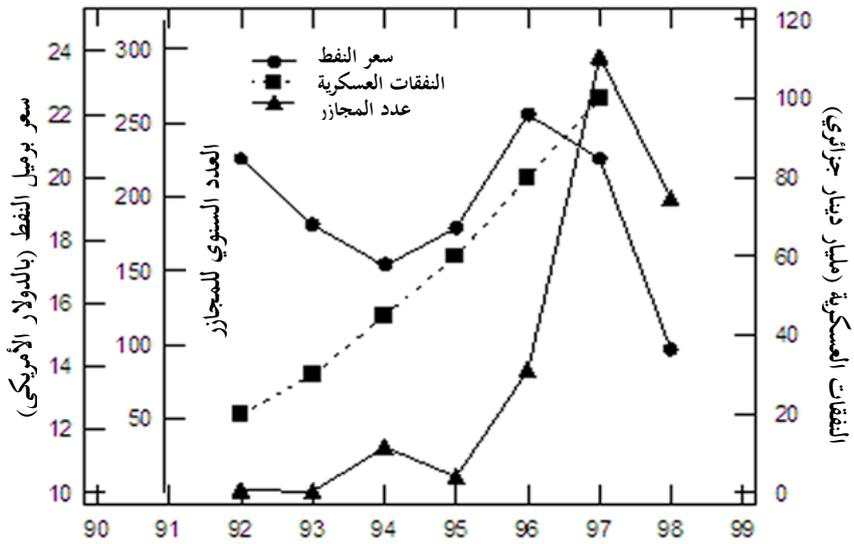


بيان 3 : تطور النفقات العسكرية الجزائرية بين 1990 و1999

يوضح البيان 3 أن النفقات العسكرية قد ارتفعت بطريقة مفرطة في السنوات العشر الأخيرة. ارتفعت النفقات العسكرية السنوية (بالدينار الجزائري) بنسبة 1075 % ما بين 1991 (قبل الانقلاب) و1998 (6 سنوات بعد الانقلاب)، وهذا يساوي نسبة ارتفاع قيمتها 308 % بالدولار الأمريكي ونسبة ارتفاع قيمتها 325 % كنسبة مئوية إجمالي الناتج المحلي. هذا التطور في النفقات يعكس ارتفاعا كبيرا في الواردات العسكرية والتضخم المستمر في عدد القوات المسلحة. وبلغت النفقات العسكرية لأغراض قمعية داخلية فقط ما بين 1992 و2000 قيمة 7.8 مليار دولار أمريكي.<sup>143</sup>

<sup>ظ</sup>UAV Seeker systems.

وتزامن هذا الارتفاع، كما تبينه الصورة، مع انخفاض في الإنتاج الصناعي بنسبة 22 % بين 1990 و1997 وسقوط الدخل القومي الإجمالي الفردي من 2500 دولار في سنة 1987 إلى 1600 دولار في سنة 1997. وتزامن ارتفاع هذه المصاريف المفرطة مع زيادة ضخمة في إنتاج الغاز والبتروول وارتفاع حاد في نشاط المجازر كما يشير إلى ذلك البيان 4.4



بيان 4 : تطور النفقات العسكرية وإنتاج النفط/الغاز ونشاط المجازر 1992-1998

يحتوي الجدول 6 على توزيع مفصّل لنفقات الحكومة الجزائرية. وأعد هذا الجدول تسطاس (Testas) مستعيناً بمعطيات وزارة المالية.<sup>144</sup>

يبيّن هذا الجدول كيف تنفق الحكومة كل دولار من مدخول الضرائب. تأتي نفقات «الدفاع الوطني»، وهو عنصر يدخل في صنف الخدمات العامّة، في الرتبة الثالثة وهي تمثل عشر دولار (0.1) من كل دولار جديد ينفق. وبالمقابل تنفق الحكومة أقل بكثير

٤٤ مصدر هذا البيان:

M. Tinkicht and A. Benhadid, 'Transational Companies and the Massacres: Business as Usual', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 965-1009.

جدول 6 : توزيع مفصل لنفقات الحكومة الجزائرية

مرتبة	دولار أمريكي	صنف
	0.2229	الخدمات العامة
18	0.0059	مكتب الرئيس
3	0.1037	الدفاع الوطني
11	0.0122	الشؤون الخارجية
4	0.0699	الداخلية
14	0.0094	العدل
8	0.0213	المالية
25	0.0005	التخطيط
	0.3205	الخدمات الاجتماعية
2	0.2095	التعليم ابتدائي والثانوي
17	0.0064	التعليم عالي والبحث
22	0.0033	التربية الدينية
5	0.0579	الصحة
13	0.0099	الإعلام والثقافة
9	0.0173	الشغل وشؤون الاجتماعية
12	0.0110	و. المجاهدين
20	0.0052	الشباب والرياضة
	0.0410	الخدمات الاقتصادية
15	0.0083	الزراعة
10	0.0138	الري
19	0.0053	الصناعة والطاقة
21	0.0037	الأشغال العمومية
24	0.0011	البناء والسكن
16	0.0068	النقل
26	0.0001	السياحة
23	0.0019	التجارة
	0.4156	الخدمات الأخرى
6	0.0325	ربا الديون العامة
7	0.0229	إعانات مالية
1	0.3602	خدمات عمومية أخرى
	<b>1.0000</b>	<b>مجموع</b>

على الخدمات الاقتصادية (0.04 دولار من كل دولار جديد ينفق) أو على التعليم العالي والبحث (مرتبة 17) وعلى التشغيل والشؤون الاجتماعية (مرتبة 9). ويجعل هذا الوضع من الجزائر أحد الدول الأكثر عسكرية في العالم.

#### 2.2.4. التبعية الاقتصادية

أما السبب البنيوي الثاني الذي يبرز كعامل حافز لميول النظام الجزائري إلى انتهاك حقوق حرمة الإنسان واقتراف الانقلابات فهو التبعية الاقتصادية المزمّنة للخارج (تبعية التصدير والمديونية). وأما النتائج الاقتصادية للجزائر فهي تعتبر ومنذ فترة طويلة من أسوأ النتائج في العالم حسب معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية.<sup>145</sup> وبقي قطاع المحروقات يشكل بانتظام من 95 إلى 98% من مدخول الصادرات وحوالي 60% من مداخل الحكومة إذ لو نفذ الغاز والبتروال أو اكتُشِفَ بديل لهما لأنهار إجمالي الناتج المحلي من أصل ساكن إلى 2.5 دولار.<sup>146</sup> يجعل عدم التنوع الاقتصادي والتبعية المفرطة لقطاع المحروقات (والشكوك التي تحيط بمستقبل قطاع الطاقة) من اقتصاد الجزائر عرضة للتغيرات في سعر الغاز والبتروال التي هي خارج تحكّم الجزائر. فإثر انهيار أسعار البتروال سنة 1986 دخلت الجزائر في ركود اقتصادي حادّ عندما انخفضت العائدات تقريبا بنسبة 50% وبلغ معدّل الدّين بالنسبة إلى عائدات التصدير عبئا يستحيل تحمله ألا وهو 220%.<sup>147</sup> وخلال انهيار سعر البتروال سنة 1997 بلغ معدّل الدّين بالنسبة إلى واردات تصدير المحروقات حدّا أقصى: 230%. وتُتبع مثل هذه الانهيارات دائما في سعر المحروقات بإجراءات اقتصادية تقشفية قاسية تنعكس سلبيا على أغلبية المجتمع، وتُفاقم الحرمان الذي تُعاني منه شرائح المجتمع المحرومة، وتولّد الاغتياب وترسّخ الاحتجاجات. فانعدام إذن التنوّع الاقتصادي والتبعية المفرطة على عائدات المحروقات هي من أهم العوامل التي تحلّل بالاستقرار.

وبالنسبة لتبعية المديونية فإن الجزائر هي إحدى الدول الأكثر مديونية في العالم العربي إذ تفوق ديونها ديون مصر وإيران والسودان.<sup>148</sup> في سنة 1976 كانت ديون الجزائر تقدر ب6 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 26 بليون دولار في أواخر الثمانينات ثم تفاقمت إلى 40 بليون دولار في سنة 1999 (إذا أضفنا إليها الديون العسكرية).<sup>149</sup> إذا قدرنا الدّيون الخارجية بالدينار الجزائري فنجدها قد تضاعفت 70 مرّة بين 1976 و1997.<sup>150</sup> وارتفعت الديون الخارجية نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي من معدل 32.4% سنة 1985 إلى 53% سنة 1990 ثم إلى 67% سنة 1997 وحوالي 80% سنة 1999.<sup>151</sup> وإذا نظرنا إلى معدل دفعات خدمة المديونية بالنسبة إلى عائدات التصدير نجد أنها قد بلغت

82 % سنة 1993 ثم انخفضت تدريجياً إلى نسبة 41 % سنة 1999 وهو ما يعتبر عالياً جداً، إذ يرغم الجزائر على ضخ أكبر كميّة ممكنة من الغاز والبترول لسدّ الحمل المتزايد لخدمة المديونية.<sup>152</sup> إن ما أنفقته الجزائر في العشريتين الأخيرتين من أجل تسديد فوائد الديون فضلاً عن الديون نفسها، كان كافياً لحل الكثير من مشاكلها الاقتصادية والسياسية حيث يفوق المبلغ الذي تدفعه الجزائر سنوياً خدمةً للديون (5 إلى 6 مليار دولار) عدّة مرّات ما تنفقه الحكومة على الصحة والإسكان والتعليم.

والأمّر من ذلك أن العجز عن تسديد الديون في أوائل الثمانينات استدعى تدخل صندوق النقد الدولي بسياسته المرحّلة للإرهاب. وفرضت هذه المؤسسة الدولية ما يُلقب بـ«برنامج إعادة الهيكلة» مما أدّى إلى طرد أكثر من 800 ألف عامل وتخفيض النفقات العمومية على مستوى التعليم والصحة، وعلى دعم المواد الغذائية الأساسية. وفرض صندوق النقد الدولي هذه الإجراءات القاسية رغم أن نسبة البطالة بلغت 30 % خلال سنة 1994 وارتفعت إلى أكثر من 40 % سنة 1999. وإن عدد العاطلين عن الشغل ازداد من 3.1 مليون سنة 1992 إلى 5.3 مليون سنة 1998.<sup>153</sup> ويعيش أكثر من 14 مليون جزائري تحت الفقر المدقع حسب التعريف الدولي، أي بدخّل يومي يقل عن 1.07 دولار (عتبة الفقر).<sup>154</sup> وقد تقلصت الطبقة المتوسطة إلى حد كبير وتثلّت عدد الفقراء، وتدهورت الأوضاع الاجتماعية لأغلبية الجزائريين من جراء سياسة صندوق النقد الدولي التي عمدت إلى تخفيض الاستهلاك والمصاريف الاجتماعية.<sup>155</sup> وارتفع معدّل الاعتلال الوطني وكذا معدّل الوفيات لدى الأطفال والأمهات، كما عادت أوبئة كانت قد انقرضت تماماً أو تراجعت تراجعاً كبيراً قبل 1992 (السل، التيفويد، الكلب، الأحمية، الحصبة، الخنوق، الزحار، التهاب السحايا والزُنوز).<sup>156</sup> يعاني أكثر من مليون طفل من سوء التغذية، وتحصل خمس العائلات الجزائرية على أقل من المتطلّب اليومي الأدنى من الحُريرات، كما تعاني 45 % من النساء في سن الولادة من فقر الدّم بسبب النقص الغذائي.<sup>157</sup> وتدهور كذلك قطاع التربية بسبب الانخفاض المستمر لميزانية هذا القطاع. فانخفضت مثلاً نفقات تجهيزات قطاع التربية بـ63 % ما بين 1987 و1997.<sup>158</sup> ويغادر نصف مليون طفل المدرسة بدون شهادة سنوياً بسبب الطرد أو عجز ذويهم عن تحمل نفقات الدراسة، كما بلغت نسبة الرسوب من الابتدائي إلى الجامعة 95 %.<sup>159</sup> وفرض صندوق النقد الدولي سياساته الإجرامية رغم أن الجزائر تفتقد إلى 4.623 مليون سكن وأن الدولة تبقى عاجزة عن بناء أكثر من 100 ألف سكن سنوياً، في حين أن عدد العُزّاب الذين تزيد سنهم عن 19 سنة تجاوز 6 ملايين.<sup>160</sup>

وبالطبع فإن برنامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي لم يستهدف النفقات العسكرية التي يعرضها البيان 3 والتي ارتفعت بصورة مذهلة، وهي تكلف الجزائر اليوم الموت واستنزاف احتياطات الطاقة التي لا تعوض، وضياع عائدات التصدير لحساب تجار الحروب الدوليين وكذلك مزيد من الديون المستعبدة. وعلى العكس فإن تمويل الحرب بالإضافة إلى تكوين وتدريب وتسليح رجال الميليشيات، حدث بمباركة صندوق النقد الدولي. حسب موظف مجهول رفيع المستوى ذكره جون پول ماري (Jean-Paul Mari)، فإن صندوق النقد الدولي أذن جلياً بتجنيد 50000 من رجال الميليشيات.<sup>161</sup> وبالإضافة إلى شراء الأسلحة فإن نسبة هامة من عائدات الغاز والبترو تذهب إلى تسديد أجور 500 آلاف من رجال الميليشيات الذين يمتصون مع الجيش وقوات الأمن موارد واسعة من خيرات البلاد. فمثلاً، حسب حسين زهوان، نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإن 70% من ميزانية ولاية بومرداس، الواقعة شرق العاصمة، تُنفق على الميليشيات والشرطة.<sup>162</sup> ولا يوجد كذلك أي قيد على نفقات الخدمات العسكرية لصالح شركات الحرب المتعددة الجنسيات، كشركة أجهزة الدفاع<sup>163</sup> (Defence Systems Limited) وإيكزكتيف أوتكومس<sup>164</sup> (Executive Outcomes) التي تحصل على سهم من عائدات البترول، والمرترقة وضباط المخابرات والقتلة المأجورين من جميع أنحاء العالم. وحسب مصادر دبلوماسية، فإن خدمات الحراس الخاصين وتأجير العربات المصفحة تُقدم مقابل 1000 دولار لليوم. ويمثل هذا المبلغ على الأقل عشرة أضعاف الراتب الشهري الأدنى المضمون.<sup>165</sup> وإن مقارنة ذلك بالدخل القومي الإجمالي للفرد - الذي انهار من 2500 دولار سنة 1987 إلى 1600 دولار سنة 1997 - تعطي نظرة على مدى المأساة التي أصابت الجزائر.

ولم يتعرض برنامج صندوق النقد الدولي بتاتاً لإعادة الهيكلة للفساد البيوي الذي يستنزف الاقتصاد الجزائري. نشرت المجلة الاقتصادية شالنجز (Challenges) في أبريل 1999 بحثاً حول «المليارديرات الجزائريين [...] ورجال الأعمال الذين كدسوا المليارات من الفرنكات الفرنسية على الأرجح نتيجة علاقاتهم الوثيقة بالمؤسسة العسكرية ومصالح الأمن في البلاد»<sup>166</sup> وتقدر ثروتهم المحتفظ بها خارج الجزائر، وخاصة في البنوك الغربية غغ،

غغ يقدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة بأن الثروة الخاصة في العالم العربي تبلغ 1568 بليون دولارا وهي ملك لـ 200000 شخص فقط (بمعدل 84.7 مليون دولار لكل فرد). ويقدر المركز بأن 800 بليون دولار من مجموع ثروة العالم العربي يملكها أفراد من المغرب العربي ولبنان ومصر. راجع Centre of Strategic and International Studies, *Strategic Development in the Maghreb*, CSIS, Washington 1997, p. 24.

ب40 مليار دولارا.<sup>167</sup> ويقدر عبد الحميد الإبراهيمي - الوزير الأول الأسبق - نمو الفساد بحوالي 1.5 إلى 2 بليون دولارا في السنة.

إن كل هذه المعطيات تدّعم وجهة النظر القائلة بأن عسكرة النظام والقمع الذي يمارسه يهدفان ليس فقط لتفكيك وتدمير القوى الاجتماعية والمعارضة السياسية الحقيقية وإنما كذلك يعملان - من خلال الإرهاب الذي يشلّ كل أنواع الاحتجاج - كوسيلة للتغيير القسري للاقتصاد والمجتمع من أجل تأسيس نوع من الرأسمالية المتوحشة وجعل اقتصاد الجزائر أكثر تبعية للنظام العالمي، وهذا لصالح الرأسمال العالمي وأعوانه في الجزائر على حساب الأغلبية السّاحقة للمجتمع الجزائري.

لقد تنبأ فرانتز فانون (Frantz Fanon) بهذا الاستعمار الجديد في كتاب *المعدّبون في الأرض* الذي ألفه أثناء حرب التحرير الجزائرية. تنبأ فانون في الجزء بعنوان «مصيبة الوعي الوطني» بهذا التطور التاريخي فقال أن في الدول النامية:

أين يتعايش الثراء الفاحش مع البؤس الشديد، عادة ما يكون الجيش والشرطة دعائم للنظام. وهناك قاعدة أخرى لا بدّ من تذكرها وهي أن الجيش والشرطة يكونان تحت إرشاد الخبراء الأجانب. وتكون قوة هذه الشرطة وقدرة هذا الجيش متناسبة مع الركود الذي تعنّ تحتته باقي الأمة. أما البرجوازية الوطنية فإنها تبيع نفسها أكثر فأكثر وعلنا للشركات الأجنبية الكبرى. وتحت العمولات تتزايد الامتيازات ويشرى الوزراء وتتحوّل نساؤهم إلى قدور ويدبّر النواب أحوالهم ولا يبقى رجل شرطة أو رجل جمارك إلا وشارك في هذه القافلة الكبيرة للفساد.<sup>168</sup>

حسب فانون فإن انزلاق أمة نحو دولة بوليسية قمعية هو نتيجة للمعطيات الاقتصادية المقيدة للأمة المستقلة حديثاً. أما الطور النهائي لهذا الانزلاق فيشهد بروز الجيش والشرطة كحكّامين بين الاقتصاد الوطني والنخبة الاستعمارية السابقة، التي تُواصل هيمنتها على الحياة السياسية والاقتصادية. ويُقوى نفوذ الجيش مع انهيار الاقتصاد الوطني ووقوع الأمة تحت تبعية الاستعمار الجديد التامة. ويصف فانون الزبائن المعمّرين الجدد بما يلي:

يصبح مجمع الاستغلاليين المزخرفين<sup>فف</sup>، الذين يتخاطفون أوراق النقد البنكية على خلفية بلد بائس، عاجلا أم آجلا لعبة بين أيدي الجيش تحرك بمهارة من طرف الخبراء الأجانب. وهكذا

فف لا تملك هذه النخبة أي برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تشكو من خلل على المستوى الأخلاقي والسياسي والفكري والنفساني (مغتربة). وعجزها على التسيير الفعال للاقتصاد الوطني يحوّلها إلى نخبة عقيمة وتافهة يكون إنجازها الوحيد هو إعادة تأسيس المجتمع الاستعماري. يتكلم فانون عن «البرجوازية الوطنية التي ترضى بدورها كوكيل عمل للغرب: لا نجد في هذه البرجوازية الوطنية لا صناعيين ولا أرباب أموال. ليست البرجوازية الوطنية في الدول المنخلفة موجهة نحو الإنتاج والاختراع والبناء والعمل. إن جهودها منصبة في نشاطات ذات الطابع الوسيط. كأن هوايتها العميقة هي التواجد داخل القنوات وتدبير الصفقات إذ لها نفسية رجال الأعمال لا قادة الصناعات.» راجع F.

Fanon, *Les damnés de la terre*, Editions ENAG, Alger 1987, p. 148

تُمارس القوة المستعمرة السابقة الحكم غير المباشر عن طريق البرجوازيين الذين ترعاهم والجيش الذي توطئه بواسطة خبائها والذي تكون مهمته حصار الشعب وشلّ حركته وإرهابه.<sup>169</sup>

## 5. خلاصة وخاتمة

لقد انتشر جوّ من الرعب في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة مسّ جميع أفراد المجتمع. ولم يكن هذا الرعب الجماعي مجرد منتج جانبي للمجابهة المسلّحة، بل هو أداة لاستراتيجية الحرب المضادة للثورة التي توظف وعن قصد أنواعاً مختلفة من انتهاكات حقوق حرمة الإنسان، من أجل تصنيع الخوف والمناورة به. تناولت هذه المقالة بعض انتهاكات هذه الحقوق (السجن السياسي، التعذيب، الإخفاء القسري، الإعدام بلا محاكمة والمجازر) بالإضافة إلى الدعاية الحربية للشرح عبر تفاصيل ملموسة عن كيفية صنع وغرس الخوف والمناورة به من طرف الجنرالات.

إن جرائم الدولة هذه المؤلدة للخوف قد استخدمت كجزء لا يتجزأ من استراتيجية للتحكّم السياسي والاجتماعي. وقد تعرض هذا المقال إلى بعض الآثار السياسية للخوف كتدمير الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقلب الولاء السياسي للسكان الذين استهدفوا وتجريم المعارضة السياسية وإضعاف المشاركة السياسية وتغيير السلوك الانتخابي للولايات المستهدفة. أما بالنسبة لآثار الخوف الاجتماعية، فقد ناقش المقال الضرر اللاحق بالعائلات وفقدان التضامن الاجتماعي والثقة وزيادة الانفرادية، بالإضافة إلى الاستقطاب والتجزئة الاجتماعية. ويترك هذا التحطيم والتسوية للنسيج الاجتماعي الجزائري الأفراد في عزلة وصمت وضعف وقنوط.

كما أشار المقال أيضا إلى نمو ثقافة الثقة بالنفس وظاهرة الوعي والمقاومة رغم الآثار المدمرة لإرهاب الدولة. ودُكرت عدّة أمثلة لرجال ونساء وقوى اجتماعية وسياسية تمكنت من تجاوز الخوف وأظهرت مقاومة باسلة للرعب ودافعت عن حقوق المواطنين. وقدّم كذلك المقال نقدا لفشل الأحزاب السياسية المعارضة في تسطير استراتيجية وبرامج للحد من سطوة الجيش وحماية المجتمع من الرعب وتجنيد أكبر عدد من المواطنين لحوض هذا النضال.

وأخيرا قدّم المقال تبيينات علمية لإرهاب الدولة الجزائري. بعد الإيضاح أن تبيين إرهاب الدولة بالمفهوم العلمي يعني إظهار إرهاب الدولة في الجزائر كنموذج وجلاء لنظامية تحتية شمولية وتجريبية ما، استعرضت الدراسة نظريتين بنيويتين (المركزية العسكرية والتبعية الاقتصادية) ونظرية رومل للنزاع على السلطة التي اقترحت لتبيين تفاوتات الدول عبر

العالم في انتهاكاتهما حقوق حرمة الإنسان. بعد ذلك نوقش إمكان ومدى إدراج الظروف البنيوية للدولة الجزائرية ضمن هذه النظريات. واستنتج المقال أن مركزية الجيش والتبعية المزمنة لاقتصاد الجزائر يوقران تبييناً للسلوك الإرهابي للنظام الجزائري.

وبالطبع فإن الكلام عن التبيين الإحصائي والأسباب البنيوية لإرهاب الدولة لا يعني بأية حال من الأحوال إقصاء الأحكام الأخلاقية والقضائية التي تتطلبها هذه الجرائم، كما لا تزيل المسؤولية الشخصية المنجزة عنها. وليست هذه الأطروحات بعقلنة لتمزيق الأجساد والأرواح أو تنهيج لعذاب الضحايا وعائلاتهم لمن أخذ بعين الاعتبار الرعب الحقيقي والعذاب اللذين تنطوي عليهما المفاهيم المستعملة ولمن أدرك أنه يستحيل قياس الألم والمعاناة.

غير أن عدم القابلية للقياس هاته لا يمكن أن تدفع إلى الاكتفاء بتسجيل الرعب والعذاب في هذه الفترة الحالكة من تاريخنا. والكلام عن التبينات البنيوية هو رفضها كمصيبة حتمية أو لعنة تاريخية وإدراكها كعملية قابلة للتفكيك.

قال ماهتما غاندي (Mahatma Gandhi): «لا يكمن العنف في الحزبات بقدر ما يكمن في ما تحميه الحزبات.» تعيين النزوع إلى القمع السياسي هو بمثابة فتح نقاش حول الإصلاحات البنيوية المطلوبة لإزالته. ونأمل أن يتواصل النقاش حول هذا الموضوع.

## الهوامش

- <sup>1</sup> J. A. Sluka, 'State Terror and Anthropology', in J. A. Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, p. 2.
- <sup>2</sup> M. Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations*, University of Chicago Press, Chicago 1997; A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times*, Yale University Press, Yale 1977; A. Perlmutter and V. Bennett (eds.), *The Political Influence of the Military*, Yale University Press, New Haven 1980; K. Fidel (ed.), *Militarism in Developing Countries*, Transaction Books, New Brunswick 1975; H. Bienen (ed.), *The Military Intervenes*, Russel Sage Foundation, New York 1968; Odetola, *Military Regimes and Development: A Comparative Analysis in African Societies*, George Allen and Unwin Publishers, London 1982.
- <sup>3</sup> A. Rouadja, 'L'Etat Algérien et le problème du droit', in *Politique Etrangère*, No 2, Summer 1995, pp. 351-363.
- <sup>4</sup> A. Rouadji, op. cit; A. Yefsah, 'L'armée et le pouvoir en Algérie: 1962-1992', *La RMMM*, No 65, 1993; A. Yefsah, 'Vers une armée de tontons macoutes', *Le Nouvel Observateur*, 19 Janvier 1995, p. 33; K. Ait-Oumeziane, 'Les corrompus se portent bien', *Le Nouvel Observateur*, 19 Janvier 1995, p. 39.
- <sup>5</sup> Abdelhamid Brahimi, *Aux Origines de la Tragédie Algérienne (1956-2000)*, Hoggar, Genève 2000.
- <sup>6</sup> G.T. Hammond, 'Low Intensity Conflict: War by Another Name', *Small Wars & Insurgencies* Vol. 1, No.3, 1990, pp.226-238; M.G. Manwaring and J.T. Fishel, 'Insurgency and Counter-Insurgency: Towards a New Analytical Approach', *Small Wars & Insurgencies*, Vol. 3, No 3, 1992, pp. 272-310; R.G. Coyle and C.J. Millar, 'A Methodology for Understanding Military Complexity: The Case of the Rhodesian Counter-Insurgency Campaign', *Small Wars & Insurgencies*, Vol.3, No.3, 1996, pp. 360-377; F. Kitson, *Low Intensity Operations*, Faber and Faber, London 1971.
- <sup>7</sup> J. Pimlott, 'The French Army: From Indochina to Chad, 1946-1984', in I.F.W. Beckett and J. Pimlott (ed.), *Armed Forces and Modern Counter-Insurgency*, Croom Helm, London 1985, pp. 46-76; F. Toase, 'The French Experience', in I.F.W. Beckett (ed.), *The Roots of Counter-Insurgency Armies and Guerrilla Warfare 1900-1945*, Blandford Press, London 1988.
- <sup>8</sup> J. McCuen, *The Art of Counter-Revolutionary Warfare*, Faber and Faber, London 1966; E. Ahmed, 'Guerre Révolutionnaire et Contre-Insurrection', R. Thompson, 'Les principes fondamentaux de la contre-insurrection', and R. Trinquier, 'Les erreurs de la contre-insurrection', in G. Chaliand (ed.), *Stratégies de la guerrilla*, Payot et Rivages, Paris 1994.
- <sup>9</sup> Ximenes, 'La guerre révolutionnaire', *Revue Militaire d'Information*, No 281, February-March 1957, pp. 9-22. Ximenes is a pseudonym for Maurice Prestat and Saint Macary. See also J. McCuen, *The Art of Counter-Revolutionary Warfare*, op. cit., pp. 30-73.

<sup>10</sup> *La Cause*, Volume 1 & 2, 1994 and 1995.

<sup>11</sup> Comité Algérien des Militants Libres de La Dignité Humaine et des Droits de l'Homme (CAMLDHDH), *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 1, Hoggar, Genève 1995, pages 10, 13, 53, and 171.

<sup>12</sup> قتل 53 سجيناً يوم 7 نوفمبر 1994 داخل سجن بواقية بولاية المدية حسب البيان الذي نشرته اللجنة الجزائرية للدفاع عن حقوق وكرامة الإنسان.

<sup>13</sup> CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 2, Hoggar, Geneve 1996, pages 62, 189, 204, 243, 306.

<sup>14</sup> CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 1, op. cit., pages 106, 128, 150, 171, 190; CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 2, op. cit., pages 41, 52, 58, 59, 65, 67, 68, 97, 98, 110, 111.

<sup>15</sup> R. Falla, *Massacres in the Jungle: Ixcán, Guatemala, 1975-1982*, Westview Press, Oxford 1994.

<sup>16</sup> Amnesty International, Fédération Internationale des Droits de l'Homme, Human Rights Watch, Reporters Sans Frontières, *Algérie: le livre noir*, La Découverte, Paris 1997; Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996; Jacques Vergès, *Lettre ouverte à des amis algériens devenus tortionnaires*, Albin Michel, Paris, 1993; Ali-Yahia Abdennour, *Algérie, raisons et déraison d'une guerre*, L'Harmattan, Paris, 1996; Moussa Ait-Embarek, *L'Algérie en murmure, un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève, 1996.

<sup>17</sup> CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 1, op. cit., pages 11, 40, 48, 79, 102, 122, 161, 171, 176, 180, 182, 189, 203; CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 2, op. cit., page 102.

<sup>18</sup> F. M. Afflito, 'The Homogenizing effects of State-Sponsored Terrorism: The Case of Guatemala', in J. A. Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, p. 116.

<sup>19</sup> R. Fisk, 'One man's heroic fight against a regime with a taste for torture', *The Independent*, 30 October 1997. Fisk cites the lawyer Mohamed Tahri.

<sup>20</sup> A. Ali-Yahia, (president of LADDH), 'Algeria, October 1988 to October 1998: A Ten Year Crisis', Lecture at the School of Oriental and African Studies, University of London, 5 October 1998.

<sup>21</sup> M. Khelili, (president of National Union of Algerian Lawyers), 'Les disparitions suite à des enlèvements par les forces de sécurité', University of Geneva, 26 October 1999.

<sup>22</sup> Ibid.

<sup>23</sup> Committee of Relatives of the Disappeared of Algeria, International Service for Human Rights, Fedefam (Latin American Federation of Associations of Relatives of Disappeared Detainees), OMCT (Organisation Mondiale Contre la Torture), Algeria Country Report, *Workshop on the Question of Enforced Disappearances and the United Nation*, Geneva 1998.

<sup>24</sup> Ibid.

<sup>25</sup> Ibid.

<sup>26</sup> P. Weiss Fagen, 'Repression and State Security', in J. E. Coraldi, P. Weiss Fagen, and M. A. Garretón (eds.), *Fear at the Edge: State Terror and Resistance in Latin America*, University of California Press, Oxford 1992, pp. 39-71.

<sup>27</sup> Ibid.

<sup>28</sup> A. C. G. M. Robben, 'State Terror and the Netherworld: Disappearance and Reburial in Argentina', in J. A. Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, pp. 91-113.

<sup>29</sup> S. Salimovich, E. Lira, E. Weinstein, 'Victims of Fear', in J. E. Coraldi, P. Weiss Fagen, and M. A. Garretón (eds.), *Fear at the Edge: State Terror and Resistance in Latin America*, University of California Press, Oxford 1992, pp. 72-89.

<sup>30</sup> M. A. Garretón, 'Fear in Military Regimes', in J. E. Coraldi, P. Weiss Fagen, and M. A. Garretón (eds.), *Fear at the Edge: State Terror and Resistance in Latin America*, University of California Press, Oxford 1992, pp.13-25.

<sup>31</sup> Ibid.

<sup>32</sup> Interview with Mohammed Tahri, *Le Soir de Belgique*, 16 November 1999.

<sup>33</sup> CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Repression en Algérie (1991-1995)*, Tome 1, op. cit., pages 81, 83; CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Repression en Algérie (1991-1995)*, Tome 2, op. cit., pages 21, 69, 133; I. Taha, 'L'indifférence du droit Algérien aux Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 1164-1219.

<sup>34</sup> J. N. Zur, *Violent Memories*, Westview Press, Oxford 1998, p. 79.

<sup>35</sup> M. Ait-Larbi, M. S. Ait-Belkacem, M. Belaid, M. A. Nait-Redjam, and Y. Soltani, 'An Anatomy of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 13-195.

<sup>36</sup> Ibid.

<sup>37</sup> Ibid.

<sup>38</sup> Ibid.

<sup>39</sup> Ibid.

<sup>40</sup> Ibid.

<sup>41</sup> Ibid.

<sup>42</sup> Ibid.

<sup>43</sup> L. Addi, M. Harbi, and F. Talahite, 'Lettre ouverte aux éradicateurs français', in *Libération*, 3 February 1998.

<sup>44</sup> M. Ait-Larbi, M. S. Ait-Belkacem, M. Belaid, M. A. Nait-Redjam, and Y. Soltani, 'An Anatomy of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 13-195.

<sup>45</sup> Ibid.

<sup>46</sup> Ibid.

<sup>47</sup> المادة 2 لاتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية (genocide) تحصر تعريف هذه الجريمة في الحالات حيث تكون الجماعة المستهدفة «جماعة وطنية أو عرقية أو جنسية أو دينية».

<sup>48</sup> H. Fein, *Genocide: A Sociological Perspective*, Sage Publications, London, 1993, pp.8-31.

<sup>49</sup> L. Kuper, 'Other Selected Cases of Genocide and Genocidal Massacres: Types of Genocide', in I. W. Charny (ed.), *Genocide: A Critical Bibliography*, Vol. 1, Facts on File Publications, New York, 1988.

<sup>50</sup> B. Harff and T. R. Gurr, 'Genocides and Politicides Since 1945: Evidence and *Anticipation*', *Internet on the Holocaust and Genocide*, Vol. 13, 1987, pp.1-7; B. Harff and T. R. Gurr, 'Victims of the State: Genocides, Politicides and Group Repression since 1945', *International Review of Victimology*, Vol. 1, 1989, pp.23-41.

<sup>51</sup> Y. Bedjaoui, 'On the Politics of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 306-361

<sup>52</sup> Ibid

<sup>53</sup> Ibid

<sup>54</sup> Ibid

<sup>55</sup> T. Oberlé, 'Alger en proie à la psychose des massacres', *Le Figaro*, 9 September 1997.

<sup>56</sup> M. Ait-Larbi, M. S. Ait-Belkacem, M. Belaid, M. A. Nait-Redjam, and Y. Soltani, 'An Anatomy of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 13-195.

<sup>57</sup> Ibid.

<sup>58</sup> I. Latif, 'The Media Commandos', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp.652 – 688; CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Repression en Algérie (1991-1995)*, *Les complicités*, Supplément, Hoggar, Geneva 1996, pp. 159-233.

<sup>59</sup> Article 19, *Algeria: Press Freedom Under the State of Emergency*, Issue 19, 26 December 1992; International Crisis Group, 'Between Death Threats and Censorship', *Algeria Report*, 31 March 1998; M. Margenidas, 'L'Information Asservie en Algérie', in *Le Monde Diplomatique*, September 1998, p. 19; Reporters Sans Frontiere, 'Algérie: La guerre civile a huit clos', in AI, FIDH, HRW, and RSF, *Le Livre Noir*, op. cit, p. 9.

<sup>60</sup> M. Ait-Embarek, *L'Algérie en Murmure: Un cahier sur la Torture*, Hoggar, Geneve 1996, pp. 131-159.

<sup>61</sup> Ibid.

- <sup>62</sup> E. Staub, *The Roots of Evil: The Origin of Genocide and Other Group Violence*, Cambridge University Press, New York, 1989; P. Suefeld, *Psychology and Torture*, Hemisphere, London 1990; J. T. Gibson and M. Haritos-Fatouros, 'The Education of a Torturer', *Psychology Today*, November 1986, p. 50.
- <sup>63</sup> M. Ait-Embarek, *L'Algérie en Murmure: Un cahier sur la Torture*, Hoggar, Geneve 1996, pp. 131-159.
- <sup>64</sup> Ibid.
- <sup>65</sup> A. Taher, 'L'Algérie Déchirée', *Politique Internationale*, No 68, Summer 1995, p. 19.
- <sup>66</sup> I. Dahmani, *Le Jeune Indépendant*, 17 December 2000; L. Martinez, *La guerre civile en Algérie*, Karthala, Paris 1998, p. 240.
- <sup>67</sup> E. V. Walter, *Terror and Resistance: A Study of Political Violence with Case Studies of Some Primitive African Communities*, Oxford University Press, New-York 1969, pp. 26-27.
- <sup>68</sup> M. Ait-Larbi, M. S. Ait-Belkacem, M. Belaid, M. A. Nait-Redjam, and Y. Soltani, 'An Anatomy of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 13-195.
- <sup>69</sup> F. David, 'Blida, l'enfer a 60 Km d'Alger', *Le Soir de Belgique*, 4 June 1997.
- <sup>70</sup> Dernières Nouvelles D'Alsace, 29 November 1996.
- <sup>71</sup> 'Algerian election comes off without violence', *CNN*, 23 October 1997.
- <sup>72</sup> CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 1, Hoggar, Geneve 1995; CAMLDHDH, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie (1991-1995)*, Tome 2, Hoggar, Geneve 1996.
- <sup>73</sup> Ibid
- <sup>74</sup> M. Ait-Larbi, M. S. Ait-Belkacem, M. Belaid, M. A. Nait-Redjam, and Y. Soltani, 'An Anatomy of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 13-195.
- <sup>75</sup> Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996.
- <sup>76</sup> Ibid.
- <sup>77</sup> Ibid.
- <sup>78</sup> L. Hanoune, *Une Autre Voix pour l'Algérie*, La Découverte, Paris 1996.
- <sup>79</sup> *Liberté* 24 July 2000; *Le Quotidien d'Oran*, 28 May 2000; *Liberté*, 25 November 2000.
- <sup>80</sup> M. S. Lalioui, 'Reactions of the Algerian Army to the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 471-510.
- <sup>81</sup> Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 1, Hoggar, Genève 1995.

<sup>82</sup> Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, *Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996 ; Moussa Ait-Embarek, *L'Algérie en murmure, un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève, 1996.

<sup>83</sup> P. Wallensteen and M. Sollenberg, 'Armed Conflict and Regional Conflict Complexes 1989 – 97', *Journal of Peace Research*, Vol. 30, No 2 (1998) 241 – 263.

<sup>84</sup> D. L. Cingranelli and D. L. Richards, 'Respect for Human Rights after the End of the Cold War', *Journal of Peace Research*, Vol. 36, No 5 (1999) 511 – 534.

<sup>85</sup> *Amnesty International 1997 Report*, Amnesty International, London 1997.

<sup>86</sup> J. A Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, p. 3.

<sup>87</sup> R. J. Rummel, 'Democracy, Power, Genocide and Mass Murder', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39, No 1 (1995) 3 – 26.

<sup>88</sup> B. Harff and T. Gurr, 'Genocides and Politicides Since 1945: Evidence and Anticipation', *Internet on the Holocaust and Genocide*, Vol 13 (1987) 1-7.

<sup>89</sup> H. Fein, *Genocide: A Sociological Perspective*, Sage Publications, London 1993, p. 83.

<sup>90</sup> J. Sweeny, P. Beaumont, and L. Doyle, 'This is the World Cup that No Country Wants to Win', *The Observer*, 28 June 1998

<sup>91</sup> Ibid.

<sup>92</sup> 'Another horrific year ends century of blood', *The Observer*, 24 October 1999.

<sup>93</sup> Ibid.

[www.worldaudit.org](http://www.worldaudit.org) راجع <sup>94</sup>

<sup>95</sup> R. D. McKinlay and A.S. Cohan, 'A Comparative Analysis of the Political and Economic Performance of Military and Civilian Regimes', *Comparative Politics*, Vol. 8, No. 1 (1975) 1-30; N. Chomsky and E. S. Herman, *The Washington Connection and Third World Fascism*, South End, Boston 1979; L. Shultz, 'US Foreign Policy and Human Rights', *Comparative Politics*, Vol. 13 (1980) 149-170; D. L. Cingranelli and T. E. Pasquarello, 'Human Rights Practices and the Distribution of U.S. Foreign Aid to Latin American Countries', *American Journal of Political Science*, Vol. 29, No. 3 (1985) 539 – 563; R. Howard and J. Donnelly, 'Human Dignity, Human Rights, and Political Regimes', *American Political Science Review*, Vol. 80 (1986) 801 – 818; H. Park, 'Correlates of Human Rights: Global Tendencies', *Human Rights Quarterly*, Vol. 9, No 3 (1987) 405-413; N. Mitchell and J. M. McCormick, 'Economic and Political Explanations of Human Rights Violations', *World Politics*, Vol. 4, No 4 (1988) 476 – 498; S. Poe, 'Human Rights and Foreign Aid: A review of Quantitative Research and Prescriptions for Future Research', *Human Rights Quarterly*, Vol. 12, No 4 (1990) 499 – 512; C. Henderson, 'Conditions Affecting the Use of Political Repression', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35 (1991) 120-142; C. Henderson, 'Population Pressures and Political Repression', *Social Science Quarterly*, Vol. 74 (1993) 322-333; S. Poe and N. Tate, 'Repression of Human Rights to Personal Integrity in the 1980s: A Global Analysis', *American Political Science Review*, Vol. 88, No. 4 (1994) 853 – 872; C. Davenport, 'Assessing the Military Influence on Political Repression', *Journal of Political and Military Sociology*, Vol. 23, No 1 (1995) 119-144;

C. Davenport, 'Multi-dimensional Threat Perception and State Repression: An Inquiry into Why States Apply Negative Sanctions', *American Journal of Political Science*, Vol. 39, No 3 (1995) 683 – 713; S. L. Blanton, 'Instruments of Security or Tools of Repression? Arms Imports and Human Rights Conditions in Developing Countries', *Journal of Peace Research*, Vol. 36, No 2 (1999) 233 – 244.

<sup>96</sup> S. P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, New Haven 1968; K. Deutsch, *Nationalism and its Alternatives*, Knopf, New York 1969; S. E. Finer, *The Man on Horseback*, Westview Press, Boulder 1988.

<sup>97</sup> J. C. Jenkins and A. J. Ksopova, 'Explaining Military Coups d'Etat: Black Africa, 1957 – 1984', *American Sociological Review*, Vol. 55 (1990) 861 – 875.

<sup>98</sup> Ibid.

<sup>99</sup> J. A. Sluka (ed.), *Death Squad: The Anthropology of State Terror*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia 2000, p. 31 - 32.

<sup>100</sup> R. D. McKinlay and A.S. Cohan, 'A Comparative Analysis of the Political and Economic Performance of Military and Civilian Regimes', *Comparative Politics*, Vol. 8, No. 1 (1975) 1-30; H. Park, 'Correlates of Human Rights: Global Tendencies', *Human Rights Quarterly*, Vol. 9, No 3 (1987) 405-413; C. Davenport, 'Assessing the Military Influence on Political Repression', *Journal of Political and Military Sociology*, Vol. 23, No 1 (1995) 119-144; S. Poe and N. Tate, 'Repression of Human Rights to Personal Integrity in the 1980s: A Global Analysis', *American Political Science Review*, Vol. 88, No. 4 (1994) 853 – 872.

<sup>101</sup> J. C. Jenkins and A. J. Kposova, 'Explaining Military Coups d'Etat: Black Africa, 1957 – 1984', *American Sociological Review*, Vol. 55 (1990) 861 – 875.

<sup>102</sup> C. Davenport, 'Assessing the Military Influence on Political Repression', *Journal of Political and Military Sociology*, Vol. 23, No 1 (1995) 119-144.

<sup>103</sup> S. L. Blanton, 'Instruments of Security or Tools of Repression? Arms Imports and Human Rights Conditions in Developing Countries', *Journal of Peace Research*, Vol. 36, No 2 (1999) 233 – 244.

<sup>104</sup> S. L. Blanton, op. cit., p. 241.

<sup>105</sup> M. Stohl and G. A. Lopez, *The State as Terrorist: The Dynamics of Government Violence and Repression*, Greenwood Press, Westport Conn. 1984, pp. 9 – 10.

<sup>106</sup> T. Boswell and W. J. Dixon, 'Dependency and Rebellion: A Cross-National Analysis', *American Sociological Review*, Vol. 55, No. 4 (1990) 540 – 559.

<sup>107</sup> Ibid.

<sup>108</sup> D. L. Cingranelli and T. E. Pasquarello, 'Human Rights Practices and the Distribution of U.S. Foreign Aid to Latin American Countries', *American Journal of Political Science*, Vol. 29, No. 3 (1985) 539 – 563; N. Mitchell and J. M. McCormick, 'Economic and Political Explanations of Human Rights Violations', *World Politics*, Vol. 4, No 4 (1988) 476 – 498; N. Chomsky and E. Herman, *The Political Economy of Human Rights: The Washington Connection and Third World Fascism*, South End Press, Boston 1979.

+

+

<sup>109</sup> G. O'Donnell, 'Tensions in the bureaucratic-Authoritarian State and the Question of Democracy', in D. Collier, *The New Authoritarianism in Latin America*, Princeton University Press, Princeton 1979; R. H. T. O'Kane, 'A Probabilistic Approach to the Causes of Coups d'Etat', *British Journal of Political Science*, Vol. 11 (1981) 287 – 308; T. H. Johnson R. O. Slater, and P. McGowan, 'Explaining African Military Coups d'Etat', *American Political Science Review* Vol. 78 (1984) 622 – 640; J. C. Jenkins and A. J. Kposova, 'Explaining Military Coups d'Etat: Black Africa, 1957 – 1984', *American Sociological Review*, Vol. 55 (1990) 861 – 875

<sup>110</sup> M. Ross, *Extractive Sectors and the Poor*, Oxfam America Report, 2001; *The Guardian* (UK), 24 October 2001.

<sup>111</sup> D. Smith, 'War, Peace and Third World Development', Occasional Paper No 16, International Peace Research Institute, Oslo 1994; D. Smith, 'Conflict and War', in S. George, *The Debt Boomerang*, Pluto Press, London 1992.

<sup>112</sup> J. C. Jenkins and A. J. Kposova, 'Explaining Military Coups d'Etat: Black Africa, 1957 – 1984', *American Sociological Review*, Vol. 55 (1990) 861 – 875.

<sup>113</sup> *The Debt Cutter's Handbook*, Jubilee 2000, London 1999.

<sup>114</sup> R. J. Rummel, *Death by Government*, Transaction Publisher, New Brunswick NJ 1997, p. 9.

<sup>115</sup> Ibid.

<sup>116</sup> Ibid.

<sup>117</sup> R. J. Rummel, op. cit., p. 17.

<sup>118</sup> R. J. Rummel, 'Democracy, Power, Genocide and Mass Murder', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39, No 1 (1995) 3 – 26.

<sup>119</sup> R. J. Rummel, *Death by Government*, op. cit., p. 2.

<sup>120</sup> R. J. Rummel, 'Democracy, Power, Genocide and Mass Murder', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39, No 1 (1995) 3 – 26.

<sup>121</sup> Ibid.

<sup>122</sup> J.-J. Lavenue, *Algérie: la démocratie interdite*, L'Harmattan, Paris 1995; A. Yefsah, 'Armée et politique depuis les événements d'octobre 1988: l'armée sans hidjab', in *Les Temps Modernes*, No 580, January 1995, pp. 154-176; M. Hamza, 'Au coeur de la crise Algérienne, la hierarchie militaire', in *Peuples Méditerranéens: L'Algérie en contrechamp*, No 70 and 71, 1995, pp-259-272; M. Hamza, 'Trois ans de coup d'Etat militaire en Algérie, leçons d'histoire', op. cit, pp. 273-276.

<sup>123</sup> J.P. Entelis, *Algeria, the Revolution Institutionalised*, Westview Press, Boulder 1986; Conseil de Coordination du FIS, *Manifeste du FIS pour la Justice et la Paix en Algérie*, January 1999.

<sup>124</sup> L. Addi, 'L'armée Algérienne confisque le pouvoir', *Le Monde Diplomatique*, No 527, February 1998, p.1

<sup>125</sup> A. Ali-Yahia, 'Algeria, October 1988 to October 1998: A Ten Year Crisis', Lecture at the School of Oriental and African Studies, University of London, 5 October 1998.

+

+

<sup>126</sup> Y. Bedjaoui, 'On the Politics of the Massacres', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi (eds.), *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, pp. 306-361.

<sup>127</sup> Mouvement Algérien des Officiers Libres, 'Affaires des généraux', Web site: www.anp.org, July 1999.

<sup>128</sup> Ibid.

<sup>129</sup> Ibid.

<sup>130</sup> Ibid.

<sup>131</sup> Ibid.

<sup>132</sup> Ibid.

<sup>133</sup> Ibid.

<sup>134</sup> Ibid.

<sup>135</sup> Ibid.

<sup>136</sup> Central Intelligence Agency report on Algeria, <http://lcweb2.loc.gov>; *Le Jeune Indépendant*, 17 December 2000; Communiqué MAOL 29 March 2001, www.anp.org.

<sup>137</sup> Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la conjoncture*, 1996, 1997, 1998, 1999, and 2000, CNES, Algiers; Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers, 2000; Office National des Statistiques.

<sup>138</sup> Communiqué MAOL 29 March 2001, www.anp.org.

<sup>139</sup> *Le Jeune Indépendant*, 17 December 2000

<sup>140</sup> بالإنكليزية يسمى (SIPRI) Stockholm International Peace Research Institute موقعه في الانترنت هو [www.sipri.org](http://www.sipri.org)

<sup>141</sup> *Le Canard Enchaîné*, 5 April 1995; 'Algeria Buys Arms from South Africa', *PANA*, 12 October 1997; 'The blowtorch Election that Shames Britain', *The Observer*, 25 May 1997; 'Britain Pays to Equip Algeria for 'Dirty War'', *The Sunday Telegraph*, 9 November 1997; 'Nightmares of Torture Haunt Exiles Witness', *The Independent*, 1 November 1997; *Arms Sales Monitor*, No 30, 20 July 1995.

<sup>142</sup> Police Torture Exports Licenced by Commerce Department 1991-1993, *Arms Sales Monitor*, No 30, 20 July 1995; *Le Canard Enchaîné*, 5 April 1995.

<sup>143</sup> راجع مقالة صنهاجي وبجاوي بعنوان «واردات الأسلحة الجزائرية استثمارات وعائدات» في فصل المنظور السياسي في هذا الكتاب.

<sup>144</sup> A. Testas, 'Puzzles in Algeria's Development Strategy: the IMF, the Labour Market, and Government Spending', *World Algerian Action Coalition Report*, 1999. <http://www.waac.org>

<sup>145</sup> Centre for Strategic and International Studies, *Algeria and the Maghreb: Economics, Structural Change, Productivity, Trade, Population and Energy*, CSIS, Washington 1998; *Strategic Development in the Maghreb*, CSIS, Washington 1997; *The Other Side of the Maghreb*, CSIS, Washington 1998; *Economic Stability and Instability in the New Middle East*, CSIS, Washington 1999.

- <sup>146</sup> A. Testas, 'Puzzles in Algeria's Development Strategy: the IMF, the Labour Market, and Government Spending', *World Algerian Action Coalition Report*, 1999. <http://www.waac.org>
- <sup>147</sup> A. Testas, 'The Economics of Algeria's Political Instability', *World Algerian Action Coalition Report*, 1999. <http://www.waac.org>
- <sup>148</sup> Centre for Strategic and International Studies, *Economic Stability and Instability in the New Middle East, Part II*, CSIS, Washington 1999.
- <sup>149</sup> A. Brahimi, *Aux Origines de la Tragédie Algérienne 1958 – 2000: Témoignage sur Hizb França*, Hoggar, Geneva 2000.
- <sup>150</sup> A. Testas, 'Open Letter to Bouteflika, May 2000', <http://testas.freehosting.net>
- <sup>151</sup> P. K. Chhibber, 'State Policy, Rent Seeking, and the Electoral Success of a Religious Party in Algeria', *The Journal of Politics*, Vol. 58, No. 1 (1999) 126 – 148; A. Testas, 'Did the IMF Industrialize Algeria', <http://testas.freehosting.net>; US Department of State, *Country Report on Economic Policy and Trade Practices: Algeria*, 1998.
- <sup>152</sup> *North Africa Journal*, Issue 27, November 1998; US Department of State, *Country Report on Economic Policy and Trade Practices: Algeria*, 1995, 1996, 1998.
- <sup>153</sup> A. Brahimi, *Aux Origines de la Tragédie Algérienne 1958 – 2000: Témoignage sur Hizb França*, Hoggar, Geneva 2000.
- <sup>154</sup> *Algeria Interface*, 10 October 2000; *El Watan*, 12 October 2000; *Liberté*, 12 October 2000.
- <sup>155</sup> Ibid; *Liberté*, 3 October 2000; *Agence France Presse*, 4 October 2000.
- <sup>156</sup> Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers, 2000
- <sup>157</sup> *El Watan*, 28 January 2001; Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers, 2000; Conseil National Economique et Social, *Rapport sur la conjoncture*, CNES, Algiers, 2000.
- <sup>158</sup> Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers, 2000
- <sup>159</sup> Conseil National Economique et Social, *Rapport sur la conjoncture*, CNES, Algiers, 1999 & 2000; Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers, 2000; *Le Soir d'Algérie*, 26 September 2000; *Liberté*, 19 October 2000.
- <sup>160</sup> *Liberté*, 20 February 2000, 10 April 2000, 24 & 26 & 27 July 2000; *Le Matin*, 23 July 2000; *Libération*, 26 July 2000.
- <sup>161</sup> J-P. Mari, 'Ces Algériens qui prennent les armes', *Le Nouvel Observateur*, 6-12 February 1995, p. 30.
- <sup>162</sup> H. Zehouane, *Contredit au Rapport du Panel de l'ONU*, paper No 23, in part IV of this book.
- <sup>163</sup> Web site: [www.moles.org/ProjectUnderground/mil/dsl.html](http://www.moles.org/ProjectUnderground/mil/dsl.html)
- <sup>164</sup> *The Observer*, 19 January 1997; Web site: [www.moles.org/ProjectUnderground/mil/exec.html](http://www.moles.org/ProjectUnderground/mil/exec.html)
- <sup>165</sup> Roula Khalaf, *Financial Times*, 20 November 1997.

+

+

<sup>166</sup> *Challenges*, No 135, April 1999. Reproduced by *Le Nouvel Afrique Asie*, No. 117, June 1999.

<sup>167</sup> *Challenges*, No 135, April 1999.

<sup>168</sup> F. Fanon, *Les Damnés de la terre*, Editions ENAG, Alger 1987, p. 148

<sup>169</sup> F. Fanon, *op cit*, p. 148

+

+